الأمم المتحدة
United Nations

الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية

القدس الشرقية

حزيران ٢٠٠٧

تقرير رقم ٧

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة - اوتشا
الأرض الفلسطينية المحتلة

الجدار في ابو ديس. نيسان ٢٠٠٧

عدسة: اندريا ميرلي

فهرس

مقدمة ٤

خلفية ٦

الجزء الأول: فصل القدس الشرقية عن بقية مناطق الضفة الغربية ٨

الجزء الثاني: الجدار الفاصل وحرية الوصول إلى الرعاية الطبية ٢٤

الجزء الثالث: الجدار الفاصل وحرية الوصول إلى التعليم ٣٠

الجزء الرابع: الجدار الفاصل وحرية الوصول إلى أماكن العبادة ٣٦

الجزء الخامس: التدهور الاقتصادي في القدس الشرقية ٤٠

ملاحق ٤٨

هوامش ٥٠

مقدمة

يقوم هذا التقرير بفحص النتائج والتبعات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للجدار الفاصل على القدس الشرقية. وقد جاء بناء الجدار الفاصل بالتزامن مع قيود أخرى ليعني أن الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية لا يستطيعون من الآن فصاعداً أن يسافروا بحرية إلى القدس الشرقية: المدينة التي لطالما كانت المركز الديني والاجتماعي والاقتصادي لحياتهم على طول قرون مضت.

ويفصل جدار مكون من كتل إسمنتية وأسلاك شائكة بطول ١٦٨ كم القدس الشرقية عن بقية مناطق الضفة الغربية. وتقول الحكومة الإسرائيلية أن هدف هذا الجدار الفاصل هو حماية المواطنين الإسرائيليين من الهجمات، وتحديداً التفجيرات الانتحارية.

في العام ١٩٦٧، قامت الحكومة الإسرائيلية بضم القدس الشرقية و٦٤ كم مربع من الأراضي المحيطة الواقعة في قلب الضفة الغربية، وقامت باعلان هذه المساحة الموسّعة بشكل أحادي الجانب على انها جزء من حدود بلدية القدس الموسعة. تقريباً بعد ذلك بشكل فوري، بدأت الحكومة الإسرائيلية وبشكل غير شرعي ببناء المستوطنات على تلك الأراضي خلافاً للقانون الدولي الأنساني[1].

في حين يوفر الجدار الفاصل الأمن إلى إسرائيل، فهو يحيط أيضاً بهذه المستوطنات ويربطها بإسرائيل لضمان حرية المرور والتنقل للمستوطنين الإسرائيليين بما في ذلك الوصول إلى القدس. وفي نفس الوقت، يسير الجدار بشكل متعرج حول القدس الشرقية وبين بلدات وقرى القدس الشرقية والضفة الغربية. وفي بعض الحالات يقطع ويفصل تجمعات سكانية فلسطينية ويقسم ويعزل الأحياء عن بعضها البعض، في حالات أخرى هناك قرى كانت في الماضي مرتبطة بشكل وثيق مع القدس تقع اليوم على جانب الضفة الغربية من الجدار معزولة عملياً عن المدينة الأم– القدس.

وتظهر نتائج التقرير الأثر الوخيم الذي يتركه الجدار الفاصل على حياة الفلسطينيين:

- يتوجب على فلسطينيي الضفة الغربية الحصول على تصاريح للوصول الى المستشفيات التخصصية الستة الواقعة داخل القدس. إن الوقت والمصاعب المرتبطة بمحاولة الحصول على التصاريح أدت إلى تناقص بنسبة ٥٠٪ في عدد المرضى الذين يصلون الى المستشفيات هذه بهدف تلقي العلاج.
- عمل الجدار الفاصل على تقسيم وتشتيت عائلات بأكملها حيث يعيش الأزواج في مناطق بعيدين عن زوجاتهم وأولادهم وأقربائهم.
- لا يسمح للفلسطينيين المسيحيين والمسلمين بالتنقل والوصول إلى أماكن العبادة المختلفة في القدس اذ يتوجب عليهم الحصول على تصاريح لزيارة هذه الأماكن . هناك صعوبات متزايدة عند محاولة الحصول على هذه التصاريح.
- يعاني طلبة المدارس والجامعات يومياً عند عبورهم الحواجز العسكريّة للوصول إلى المؤسسات الواقعة على الجانب الآخر من الجدار الفاصل.
- تجمعات سكانية بأكملها، مثل قرية بيرنبالا التي يقطنها ١٥,٠٠٠ نسمة، محاطة بالجدار الفاصل من كافة الجوانب. يتم الدخول والخروج من والى هذا الجيب عبر نفق يربط هذا الجيب مع رام الله، يمر هذا النفق تحت شارع سريع مخصص لاستعمال المركبات الإسرائيلية فقط.

عدسة: أوتشا

الجدار في أبو ديس يقسم التجمعات السكانيّة الفلسطينيّة. آذار ٢٠٠٥

خلفية حول الجدار الفاصل

قالت الحكومة الإسرائيلية أن فكرة الجدار الفاصل جاءت من مؤسسة الدفاع الإسرائيلية في سبيل تقليل عدد الهجمات. وهي تصر أن الهدف الوحيد من وراء بناء الجدار كما نص عليه قرار الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠٠١ هو الأمن وهو يأتي كرد من دولة إسرائيل على الأنتحاريين الذين يدخلون إلى إسرائيل[١]. وأضافت الحكومة الإسرائيلية "إن الجدار الأمني يشكل ترجمة لالتزام إسرائيل الأساسي بحماية مواطنيها وعند استكمال الجدار، ستتحسن قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على منع تسلل الإرهابيين والعناصر المجرمة من دخول إسرائيل بهدف القيام بهجمات إرهابية أو تهريب السلاح والمتفجرات[٢] ".

وقد صرحت منظمة التحرير الفلسطينية أن بناء الجدار الفاصل والنظام المرتبط به داخل الأرض الفلسطينية المحتلة ينتهك القانون الدولي الإنساني حيث لا يمكن تبريره بالضرورة العسكريّة كما وينتهك مبدأ التناسب. وتقول منظمة التحرير الفلسطينية أن الجدار الفاصل يدمر الممتلكات الفلسطينية وينتهك حقوق الإنسان الفلسطينية[٤]. وتضيف منظمة التحرير الفلسطينية أن "بناء الجدار يعتبر محاولة لضم أراض خلافاً للقانون الدولي، ويأتي ضم الأراضي كأمر واقع ليعطل السيادة الجغرافية وبالتالي يعيق حق الفلسطينيين في تقرير المصير[٥]".

وقد أبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة الجمعية العمومية أن "إسرائيل قالت مراراً أن الجدار الفاصل هو إجراء مؤقت. لكن حجم البناء ومجمل مساحات الأراضي في الضفة الغربية المحتلة التي قامت السلطات الأسرائيليّة بمصادرتها لصالح مسار الجدار أو الأراضي التي ستقع في نهاية المطاف بين الجدار الفاصل والخط الأخضر تثير قلقاً جدياً له تبعاتعة المستقبليّة. وفي منتصف عملية خريطة الطريق... لا يمكن وصف بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية بأي مصطلح غير أنه عمل غير مفيد إلى حد كبير. أقر واعترف بحق وواجب إسرائيل حماية شعبها من الهجمات الإرهابية، لكن يجب الا تقوم بهذا الواجب بطريقة تتعارض مع القانون الدولي[١].

ومن خلال الرأي الاستشاري الصادر بتاريخ ٩ تموز ٢٠٠٤، وجدت محكمة العدل الدولية أن الجدار الفاصل المبني على الضفة الغربية والقدس الشرقية غير قانوني طبقاً للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وأضافت المحكمة أن لاسرائيل الحق والواجب أن ترد من أجل حماية مواطنيها لكن على الإجراءات أن تتماشى مع القانون الدولي المطبق[٧].

وقد خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن على إسرائيل الالتزام بوقف انتهاك التزاماتها الدولية الآتية من بناء الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة... وبذلك يتوجب على إسرائيل أن توقف أعمال بناء الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يتضمن البناء داخل وحول القدس الشرقية... وبذلك تفكيك أجزاء الجدار الواقعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يتضمن القدس الشرقية[٨]".

وقد خلصت المحكمة أيضا إلى انه يتوجب على إسرائيل أن تقوم بالتعويض لقاء الضرر الذي لحق بالأشخاص، وانه يجب على إسرائيل إرجاع الأرض، والكروم وكروم شجر الزيتون وغيرها من الممتلكات التي قامت بفرض السيطرة عليها لصالح بناء الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة[٩]. قامت الأمم المتحدة بتأسيس سجل للأضرار الناجمة عن بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بقرار من الجمعية العمومية في كانون أول ٢٠٠٦ لدراسة دعاوى الضرر القادمة من الفلسطينيين المتضررين بسبب الجدار الفاصل.

القدس الشرقيّة
الحدود البلديّة الموّسعة- بعد ١٩٦٧

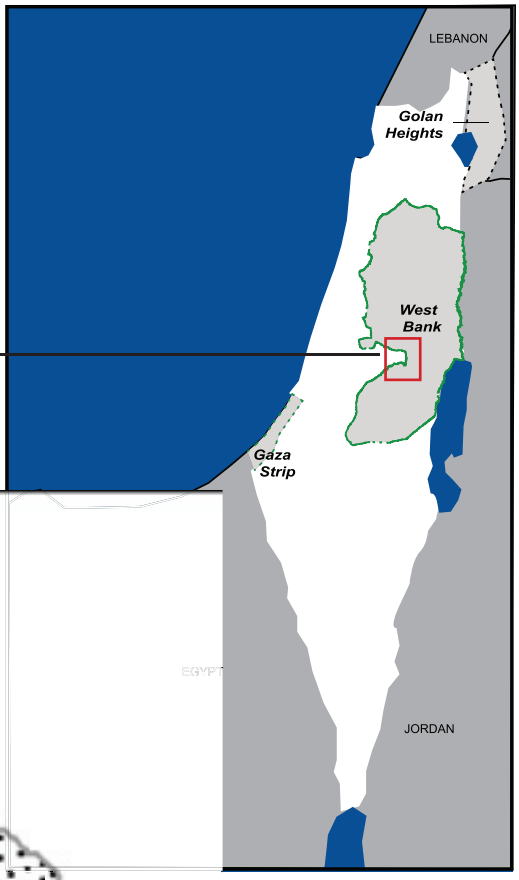

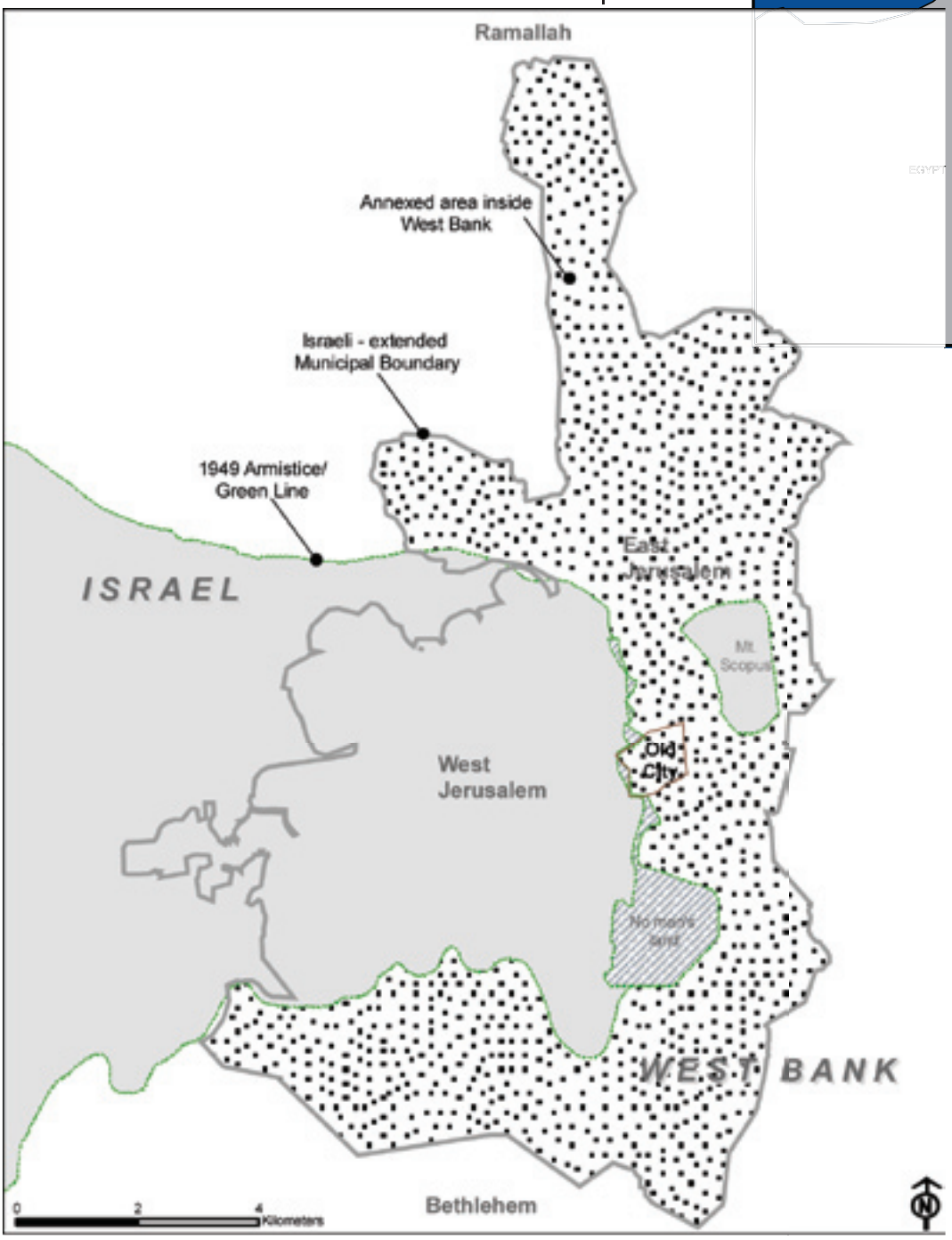

الجزء الأول

فصل القدس الشرقية عن بقية مناطق الضفة الغربية

تعتبر القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية[١٠]، لكن منذ عام ١٩٩٣، أقامت الحكومة الإسرائيلية حواجز عسكرية على الطرق المؤدية إلى المدينة وطالبت فلسطينيي الضفة الغربية الحصول على تصاريح تسمح لهم دخول القدس الشرقية. قامت السلطات الأسرائيليّة بتشديد القيود على وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية في أيلول من العام ٢٠٠٠ مع اندلاع الانتفاضة الثانية، حيث نصبت حواجز عسكرية ووسائل اغلاق اضافيّة لتشديد القيود على وصول الفلسطينيين إلى القدس وإسرائيل.

في العام ٢٠٠١، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن نواياها بناء جدار الفصل بين إسرائيل والضفة الغربية لمنع الانتحاريين القادمين من الضفة الغربية من دخول إسرائيل[١١]. وطبقاً لمنظمة بيتسلم لحقوق الإنسان الإسرائيلية، وللفترة منذ أيلول ٢٠٠٠، حصلت ١٨ عملية انتحاريّة في القدس، بما فيها ١٦ عملية في القدس الغربية، وعمليتين في مستوطنة التلة الفرنسية وقد قتل ما مجموعه ١٥٨ شخص بالإضافة إلى إصابة الكثيرين بجراح. في احيان أخرى حديثة، أقرّ أعضاء في الحكومة الإسرائيلية عن احتمال وجود تبعات سياسية للجدار الفاصل[١٢].

وكما تظهر الخريطة المرفقة، غالبيّة مقاطع الجدار الفاصل مبنيّة بعيداً عن خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩ – أو الخط الأخضر – في عمق وداخل الضفة الغربية. يستمر بناء الجدار الفاصل قدماً بالرغم من الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية التي خلصت إلى أنه يتوجب على إسرائيل أن توقف البناء وأن تفكك الأجزاء المبنية داخل الضفة الغربية[١٣] والقدس الشرقية. ولغاية شهر أيار ٢٠٠٧، قامت السلطات الأسرائيليّة ببناء ما مجموعه ٤٠٨كم (٥٦,٥٪) من المسار الكامل للجدار البالغ ٧٢١كم، في حين يجري بناء ١٠٪ من الجدارحالياً.

يعمل الجدار الفاصل في القدس الشرقية على تعزيز الآليات الإسرائيلية المختلفة التي وضعت لتقييد تنقل الفلسطينيين بين الضفة الغربية والقدس الشرقية، تحديداً عن طريق بطاقات الهوية الشخصية، والتصاريح والحواجز العسكرية. وفي واقع الأمر، يأتي الجدار الفاصل ليكمل هذه القيود التي أضعفت العلاقات والروابط بين القدس الشرقية والضفة الغربية. يستعرض هذا الجزء من التقرير هذه الآليات ويعرض توابعها.

عدسة: محفوظ ابو ترك

الشيخ سعد. تشرين الأول ٢٠٠٦

القدس الشرقيّة

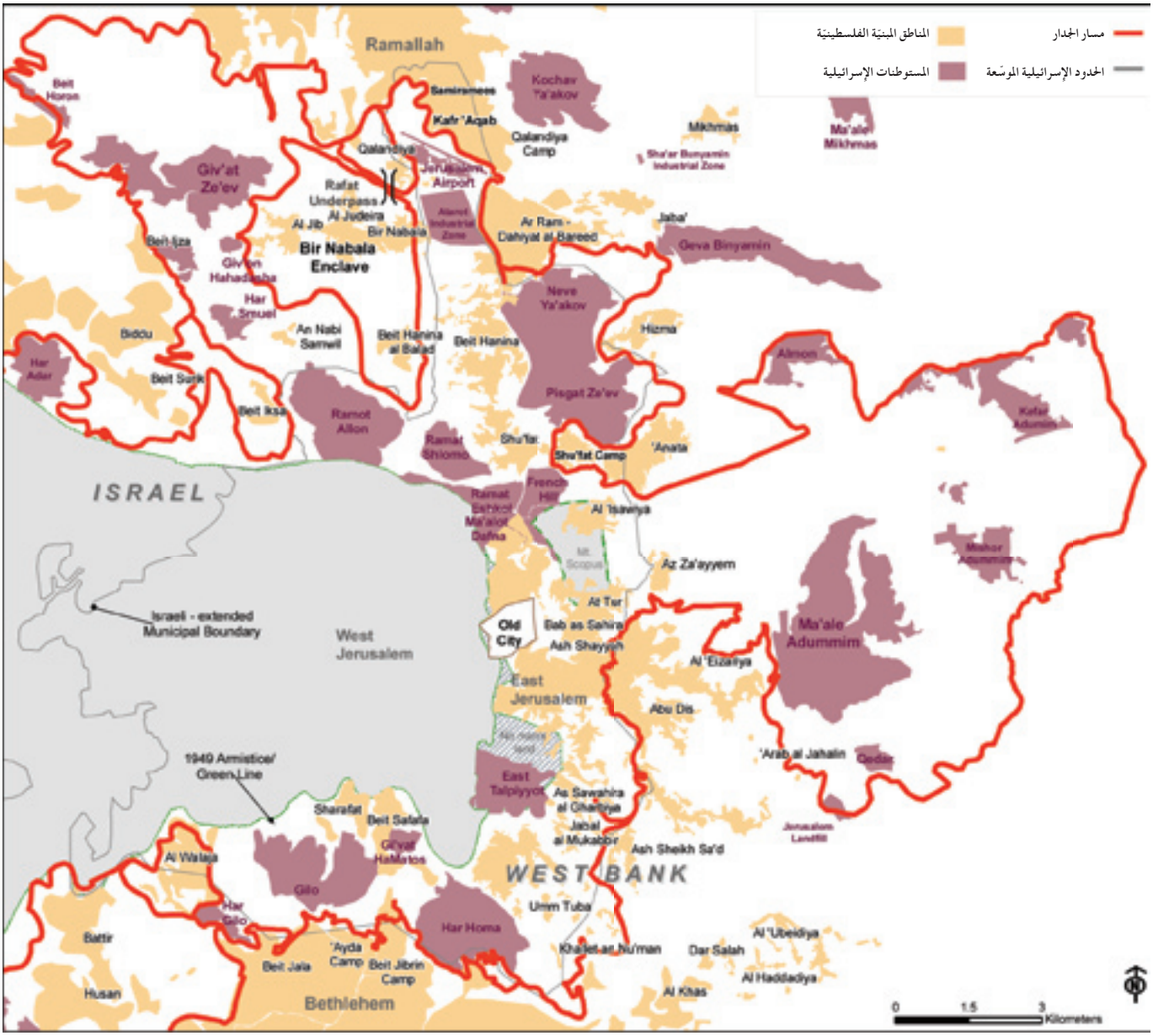

أ- بطاقات الهوية الشخصية

يعتمد تنقل الفرد من والى القدس على نوع بطاقة الهوية الشخصية التي يحملها. تسيطر اسرائيل على سجل السكان الذي يحتوي على معلومات عن كل فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة البالغة اعمارهم السادسة عشرة وما فوق واماكن سكناهم. يتم إصدار بطاقات الهوية والتصاريح اعتماداً على هذا السجل.

هناك ثلاث أنواع من بطاقات الهوية الشخصية:
* بطاقة فلسطينيي الضفة الغربية
* بطاقة فلسطينيي القدس
* بطاقة إسرائيلية

الفلسطينيون حاملو بطاقة الهوية الشخصية الخاصة بالضفة الغربية

هناك قرابة ١,٩٨ مليون فلسطيني في الضفة الغربية مؤهلين للحصول على بطاقة الهوية الشخصية الخاصة بالضفة الغربية[١٤]. توضح البطاقة فيما إذا كان حامل البطاقة مسلم أو مسيحي، والحالة الاجتماعية وتذكر أسماء أعضاء الأسرة الآخرين. لا يحمل الأطفال ما دون سن السادسة عشرة بطاقة هوية شخصية مستقلة اذ يتم ادراج أسمائهم في بطاقات آبائهم وأمهاتهم. لا تحتوي هذه البطاقة على أية معلومات متعلقة بالجنسية.

خلافاً لحاملي بطاقة الهوية الشخصية الآخرين، يطلب من حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية الحصول على تصريح لدخول القدس. وفي سبيل الحصول على هذا التصريح، يتوجب على الفرد أن يخضع لعملية تدقيق أمني إسرائيلي ومن ثم الحصول على بطاقة ممغنطة خاصة. منذ شهر أيلول من عام ٢٠٠٠، مع اندلاع الأنتفاضة الثانيّة، تزايدت الصعوبات والقيود المفروضة على مقدمي طلبات الحصول على تصاريح. تستطيع السلطات الأسرائيليّة إلغاء هذه البطاقات بدون سابق إنذار.

تحدد التصاريح فترة الإقامة وفترة سريان مفعول التصريح وفي العديد من الأحيان تحدد الحاجز العسكري الذي يتوجب على حامل التصريح المرور عبره.

الفلسطينيون حاملو بطاقة الهوية الشخصية المقدسية

هناك قرابة ٢٥٣,٠٠٠ فلسطيني من حملة بطاقة الهوية الشخصية المقدسية. وهؤلاء مصنفون على أنهم مقيمون دائمون في إسرائيل ويمكنهم العيش ودخول القدس بدون تصريح. لغاية عام ٢٠٠٢، كان يصنف حاملو البطاقة المقدسية على أنهم "عرب" تحت بند القومية المذكور في البطاقة، حتى قامت السلطات بشطب هذا البند. يحق لحاملي البطاقة المقدسية أن يشتروا ممتلكات وأن يعملوا في إسرائيل وأن يتسلموا مخصصات دافعي الضرائب الإسرائيلية، مثل التأمين الصحي، والتأمين الوطني والتعليم الحكومي.

مكانة الإقامة الدائمة لا تعادل الجنسية الإسرائيلية، وقد قامت إسرائيل في بداية التسعينيات بمنح حاملي بطاقة الهوية المقدسية فرصة التقدم بطلبات للحصول على الجنسية الإسرائيلية، اختار بعض الفلسطينيين أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين خلال تلك الفترة المحدودة.

بطاقة هوية – الضفة الغربيّة

يرجع مفهوم "الإقامة المقدسية" إلى عام ١٩٦٧ عندما أجرت إسرائيل عملية تعداد للمقيمين داخل الحدود البلدية لمدينة القدس حيث قامت بمنح ٦٦,٠٠٠ نسمة مكانة "الإقامة الدائمة".

لم يشمل هذا التعداد المقيمون في القدس الذين تركوا المدينة بشكل مؤقت خلال حرب عام ١٩٦٧ وبذلك لم يمنحوا الإقامة الدائمة[١٥]. وفي النتيجة ليس بامكان هؤلاء العودة والعيش في القدس. إضافة الى ذلك، قامت السلطات الأسرائيليّة باستثناء قرابة ٣٠,٠٠٠ فلسطيني مقيم في القدس الذين يعيشون بمحاذاة، وليس داخل، الحدود البلدية الجديدة الإسرائيلية خلال فترة التعداد السكاني. وهم أيضاً يحملون بطاقة هوية الضفة الغربية ويطلب منهم الحصول على تصريح لدخول القدس بالرغم من أن الحدود البلدية تبعد في بعض الحالات بضعة أمتار عن منازلهم.

يفقد الفلسطينيون المقيمون خارج القدس لمدة سبع سنوات أو أكثر مكانة الإقامة المقدسية. وفي سبيل المحافظة على هذه البطاقة، طبقاً للقانون الإسرائيلي، تقع المسؤولية والعبء على الفلسطينيين لإثبات أن القدس هي مركز حياتهم وأنهم يعيشون داخل الحدود البلدية للقدس. في العام ٢٠٠٦، قامت السلطات الأسرائيليّة بسحب بطاقات هوية أكثر من ١,٣٦٠ فلسطيني، ويمثل هذا الرقم خمسة أضعاف الرقم بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥، وهو أكثر من أي عام مضى منذ عام ١٩٦٧ [١٦].

يستمر القانون الأسرائيلي في إرغام الفلسطينيين المقيمين في القدس على اتخاذ قرارات صعبة حول تحديد مركز حياتهم. ففي حال تزوج شخصان وحدث أن احد الزوجين لا يحمل بطاقة الهوية المقدسية، فانه/ها يواجه مصاعب جمة في الحصول على تصريح للعيش مع شريك حياته في القدس الشرقية[١٧]. وكنتيجة لذلك، يفرض على آلاف الأزواج أن يعيشوا منفصلين عن بعضهم البعض لضمان محافظة احد الزوجين على مكانة الإقامة المقدسية. ومنذ العام ١٩٨٢، لم تسمح وزارة الداخلية الإسرائيلية بتسجيل الأطفال الفلسطينيين كمقيمين مقدسيين في حال لم يحمل الأب بطاقة الهوية المقدسية حتى لو كانت الأم تحمل البطاقة المقدسية[١٨].

حاملو بطاقة الهويّة الأسرائيليّة

تقوم دولة اسرائيل بمنح مواطنيها بطاقات هوية شخصية كما هو الحال مع حاملي بطاقة الهوية الخاصة بالفلسطينيين في القدس الشرقية. يتحرك حاملو هذه البطاقة بشكل حر داخل إسرائيل كما ويتمكنون من العيش في المستوطنات في الضفة الغربية. تمنع السلطات الأسرائيليّة مواطنيها من دخول المناطق الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية. تشير الأحصائيات من العام ٢٠٠٥، عن وجود ما يقرب من ٢٢١,٠٠٠ إسرائيلي يعيشون في مستوطنات في الضفة الغربية، بالإضافة إلى ١٨٥,٠٠٠ إسرائيلي يعيشون في مستوطنات في القدس الشرقية.

بطاقة هوية – القدس

بطاقة هوية إسرائيلية

ب- العبور إلى القدس الشرقية: الحواجز العسكرية

الحواجز العسكرية

يعتمد المرور من خلال الحواجز العسكريّة الأسرائيليّة على بطاقة هوية الشخص المعني. ومن مجموع نقاط العبور الاثنا عشر الموجودة على الجدار الفاصل والتي تربط الضفة الغربية مع القدس، يسمح لحاملي بطاقة الهوية الخاصة بالضفة الغربية والذين يحملون التصاريح الملائمة باستخدام فقط أربعة نقاط منها. بينما يسمح للإسرائيليين المرور عبر ستة من المعابر الثمانية المتبقية، بمن فيهم المواطنين الذين يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية، والأشخاص المنحدرين من أصول يهودية طبقاً لقانون العودة الإسرائيلي، وسكان إسرائيليين آخرين، بمن فيهم حاملي بطاقة هوية القدس الشرقية[١٩] وغير الإسرائيليين حاملي تأشيرة دخول الى اسرائيل سارية المفعول.

أما الحاجزان العسكريان المتبقيان فاحدهم يستخدم كنقطة عبور تجارية والثاني يعتبر حاجز عسكري مؤقت في منطقة شمالي القدس في الرام. تخطط السلطات الأسرائيليّة إقامة ثلاث نقاط عبور أخرى حول القدس (الحاجز العسكري عند المزمورية، بوابة اليعازر / رأس العامود وبوابة النبي صموئيل).

تشبه الحواجز العسكرية الأربع المخصصة لاستعمال حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية المعابر الحدوديّة ويتضمن عبورها الخضوع الى تدقيق أمني معقد. بينما لا يستغرق المرور من نقاط العبور الستة الأخرى المخصصة للإسرائيليين والآخرين حاملي تأشيرات دخول سارية المفعول أو حاملي بطاقة هوية القدس الشرقية الكثير من الوقت. اذ انها تقع على الطرق الرئيسية وعادةً ما يمر منها السائقون والركاب حيث تقوم السلطات الأسرائيليّة بالتدقيق ببطاقات الهوية بشكل عشوائي.

بيروقراطية التصاريح

يتوجب على الفلسطينيين أن يتقدموا بطلبات للحصول على تصاريح. يمكن للفرد أن يقدم الطلب بشكل مباشر أو عبر مؤسسة (على سبيل المثال، مدرسة أو مستشفى). قبل شهر كانون ثاني من عام ٢٠٠٦، غالباً ما كان ضباط الارتباط الفلسطيني يقومون بالتنسيق مع الجانب الأسرائيلي بالنيابة عن الأفراد. لكن فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي في بداية عام ٢٠٠٦، أوقفت السلطات الإسرائيلية كافة الاتصالات مع نظرائها الفلسطينيين يقوم الأفراد حالياً بتقديم الطلبات بشكل شخصي إلى ضباط الارتباط الإسرائيليين[٢٠].

تعتبر عملية تقديم الطلب صعبة ومستهلكة للوقت ومذلة في أغلب الأحيان. غالباً ما يطلب من مقدمي الطلبات أن يعودوا في اليوم التالي أو بعد أسابيع لتسلم التصريح في حال حصلوا على الموافقة. يمكن لمقدمي الطلبات الذين رفضوا أن يقدموا طلبات مرة أخرى ويمكن حصول الموافقة في المرة الثانية . لا يمكن توقع النتيجة. تقوم السلطات الأسرائيليّة بإصدار التصاريح لسبب محدد فقط، مثلاً الحصول على رعاية صحية تخصصيّة، أو العمل، أو الدراسة، أو لم شمل العائلة. غالباً ما تقوم السلطات الأسرائيليّة برفض الطلب لأسباب أمنية. ونادراً ما تقوم السلطات بشرح أسباب رفض الشخص المعني بالرغم من إعطاء مقدم الطلب فرصة اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية مما يعتبر امراً مكلفاً ويستهلك وقتاً طويلاً.

عبور الجدار الفاصل من خلال حاجز قلنديا العسكري

بعد دخول الحاجز العسكري، يتوجب على حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية السير من خلال ممر إسمنتي محاط بسياج معدني ليمروا عبر ما مجموعه خمس بوابات دوارة. يقوم مسؤول امني اسرائيلي، يجلس داخل حجرة امن، بالتدقيق بهوية المسافر وتمر الممتلكات الشخصية عبر آلة مسح الكتروني. يمكن لشخص واحد فقط أن يمر عبر البوابات الكهربائية كل مرة مما يسبب تأخيرات قد تصل إلى ساعة أو ساعتين خلال أوج ساعات السفر والتنقل.

لا يحصل اثناء هذه العملية أي اتصال شخصي بين المسافر الفلسطيني والجنود الإسرائيليين الذين يقبعون في حجرات خاصة محاطين بزجاج مقوى حيث يصدرون الأوامر إلى المسافرين الفلسطينيين عبر نظام مكبر الصوت وغالباً في اللغة العبرية.

عدسة: اهلاً بيت لحم

الحاجز العسكري على مدخل مدينة بيت لحم، ٢٠٠٦

القدس الشرقيّة ٢٠٠٧- معابر الجدار

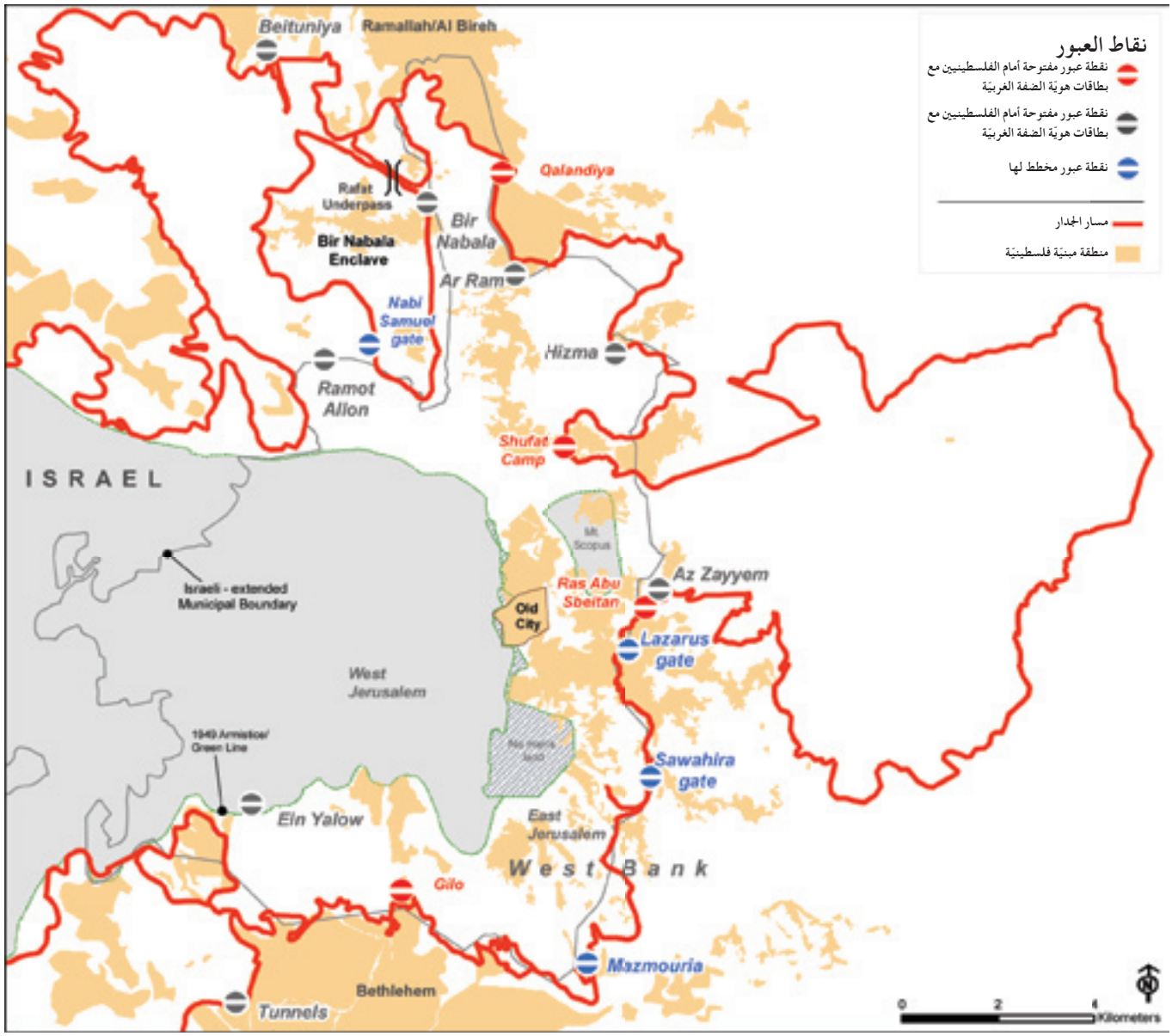

ج – مسار الجدار الفاصل

يصل طول مقطع الجدار الفاصل داخل محافظة القدس الى ١٦٨كم[١]. تسير خمسة كيلومترات من مجمل الجدار المنتهي على الخط الأخضر، أما البقية فهي مبنيّة داخل وفي عمق الضفة الغربية. حصل تقدم سريع على عملية بناء الجدار خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وقد قارب على الانتهاء بما يعني فصل مادي بين القدس الشرقية وبقية أنحاء الضفة الغربية. وبموازاة النظام المعقد من التصاريح والحواجز العسكرية والبوابات، أصبح الجدار الفاصل يشكل حدود الأمر الواقع.

ينعطف مسار الجدار الفاصل حول المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس ليضمن بذلك وقوع غالبية هذه المستوطنات على الجانب الغربي من الجدار مع حرية تنقل الى القدس وإسرائيل. يمر المسار في عمق الضفة الغربية ليحيط المستوطنات الكبرى: جيفعات زئيف (١١,٠٠٠ نسمة)، ومعاليه أدوميم (٢٨,٠٠٠) اللتان تقعان خارج الحدود البلدية.

بالمقارنة، فان مناطق فلسطينية مكتظة بالسكان – مخيم شعفاط وكفر عقب وسميراميس ذات تعداد سكاني يصل الى ما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ نسمة – حالياً داخل الحدود البلدية – قام الجدار بفصلها عن القدس. كما وجرى استثناء قرى أخرى واقعة شمال وشرق المدينة ذات تعداد سكاني يزيد عن ٨٤,٠٠٠ نسمة. من جهة اخرى، يقطع الجدار الفاصل تجمعات سكانية ويفصل الجيران والعائلات عن بعضها البعض – كما هو الحال في أبو ديس على سبيل المثال.

الى شمال المدينة، يوجد ما يزيد عن ١٥,٢٠٠ مواطن فلسطيني داخل أربع قرى في جيب بيرنبالا حيث يحاصر هؤلاء الجدار من ثلاث أطراف ويوجد طريق أمني إسرائيلي على الطرف الرابع وهو مغلق أمام سكان بيرنبالا. كنتيجة ذلك، وقع هؤلاء السكان داخل جيب مغلق من كافة الأطراف ومعزول عن القدس. يمر الطريق الوحيد من والى هذا الجيب عبر طريق سفلي الى رام الله حيث يمر تحت طريق سريع مفتوح فقط أمام المركبات الإسرائيلية.

عمل الجدار الفاصل على عزل ما نسبته ٢٥٪ من الفلسطينيين في القدس الشرقية[٢] البالغ عددهم ٢٥٣,٠٠٠ عن المدينة. يستطيع هؤلاء أن يصلوا الى القدس من خلال المرور عبر حاجز عسكري للوصول الى الخدمات التي اقرها القانون لهم (أنظر القسم التالي)، وهم معرضون أيضاً لمخاطر فقدان مكانة الإقامة الدائمة.

الجدار في الضفة الغربيّة ٢٠٠٧

الجدار في الضفة الغربيّة (أيار ٢٠٠٧)

طول الجدار الكلي:	٧٢١ كم
الجدار المبني:	٤٠٨ كم أو ٥٦,٥٪
قيد البناء:	٧١ كم أو ١٠٪
الأراضي بين الجدار والخط الأخضر:	١٠,١٧٪
طول الجدار المخطط بناؤه حول القدس:	١٦٨ كم
طول الجدار المبني على الخط الأخضر:	١٤٠ كم أو ٢٠٪

القدس الشرقيّة ٢٠٠٧ - مسار الجدار ووضع البناء

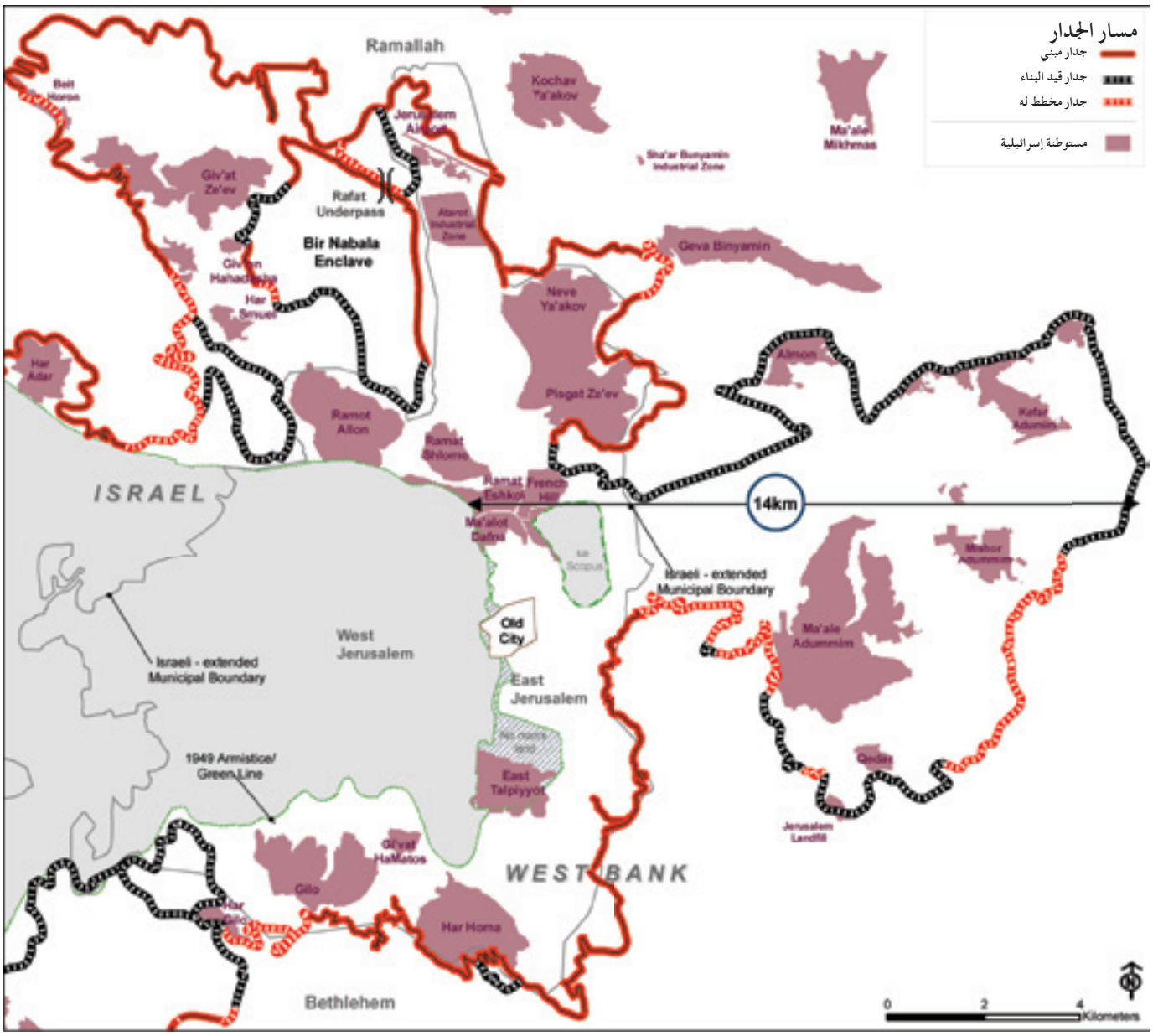

عدسة: اونشا/ ستيف سابيلا

الجدار قي ابو ديس- حزيران ٢٠٠٥

عدسة: : اونشا/ ستيف سابيلا

الجدار المكتمل بناؤه على طول شارع رقم ٦٠ الممتد من الرام إلى الحاجز العسكري قلنديا. حزيران ٢٠٠٥

عدسة: اوتشا/ ستيف سابيلا

الجدار قي ابو ديس- حزيران ٢٠٠٥

الجدار الفاصل والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي

يتم تحديد مسار الجدار الفاصل الى حد كبير على أساس موقع المستوطنات : ويلتف المسار حول المستوطنات ليضمن اتصالها بشكل مباشر مع القدس وإسرائيل. وبذلك، يقيم ما يزيد عن ٨٠٪ من كافة المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية غربي الجدار الفاصل. حصل توسع سريع على تعداد سكان المستوطنات ومساحتها الواقعة على اراض القدس الشرقية. في العام ٢٠٠٤، وصل عدد المستوطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية إلى حوالي ١٩٠,٠٠٠ نسمة مقارنة مع ١١٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٧. وقد ازدادت المساحة المغطاة من قبل المستوطنات بأكثر من ضعفين – من ٨٩٠ هكتار الى ٢,١٧٠ هكتار في عام ٢٠٠٥.

إضافة الى المستوطنات داخل المدينة، تم بناء مستوطنات إسرائيلية داخل الضفة الغربية لتشكيل حلقة أو دائرة حول القدس. المستوطنات الإسرائيلية الكبيرة: جيفعات زئيف، معاليه أدوميم، وغوش عتصيون الواقعة شمال، شرق وجنوب القدس بالتوالي مرتبطة بشكل فعلي بالقدس من خلال طرق تمر عبر الجدار الفاصل يمنع الفلسطينيون من استخدامها أو تقيد حركتهم فيها. إن هذه التجمعات السكانية المدنية الإسرائيلية الضخمة في الضفة الغربية والبنية التحتية المرتبطة بها تعمق فصل وعزل القدس الشرقية عن بقية أنحاء الضفة الغربية.

في العام ٢٠٠٤، تواجدت ما نسبته ٧٩٪ من المستوطنين في القدس ومحافظتي رام الله وبيت لحم المحيطة بالقدس[٢٣]. إجمالي مسار الجدار الفاصل في الضفة الغربية يضم ٧٣ مستوطنة إسرائيلية بين الخط الأخضر والجدار الفاصل؛ وتقع ما نسبته ١٠,٢٪ من الضفة الغربية ما بين الخط الأخضر والجدار الفاصل[٢٤].

عدسة: جون توردای

منظر عام لمستوطنة بسجات زئيف، اكبر مستوطنة في القدس الشرقيّة، من حزمة وهي قرية فلسطينيّة يقوم الجدار بفصلها عن القدس، نيسان ٢٠٠٧

رسم بياني رقم ١ : المستوطنات في القدس الشرقيّة

اسم المستوطنة	تاريخ إقامة المستوطنة	عدد المستوطنين (٢٠٠٤)	المساحة المغطاة بالهكتار (٢٠٠٥)
معالوت دفناه	١٩٦٨	٣,٧١٢	٦١,٨
راموت اشكول	١٩٦٨	١١,٢١٩	٨٧,١
التلة الفرنسية	١٩٦٨	٦,٦٢٥	٦٦,٨
جيلو	١٩٧١	٢٧,٠٨٦	٢٧٠,٨
بيسجات زئيف	١٩٧٢	٤٠,٩١١	١٧٠,٠
راموت ألون	١٩٧٣	٤٠,٧٩٢	٢٩٢,٢
شرق تلبيوت	١٩٧٣	١٢,٢٠٠	١٦٧,٩
نيفي يعقوف	١٩٨٥	٢٠,٣٧٤	٤٢٦,٠
هارحوما	١٩٩١	٤,٤١٧	٢٩٢,٢
راموت شلومو	١٩٩٤	١٣,٩٧٩	٩٦,٤
الحي اليهودي، البلدة القديمة	١٩٦٧	٢,٤٢٨	١١,٣
جيفعات هاماتوس	١٩٩١	٣١٠	٢٧,٥
مطار قلنديا	١٩٦٧	منطقة صناعية / تجارية	٨٦,٧
منطقة عتاروت الصناعية	١٩٧٠	منطقة صناعية / تجارية	١٠٧,٢

١٩٨٧ توسع المستوطنات الإسرائيلية في منطقة القدس

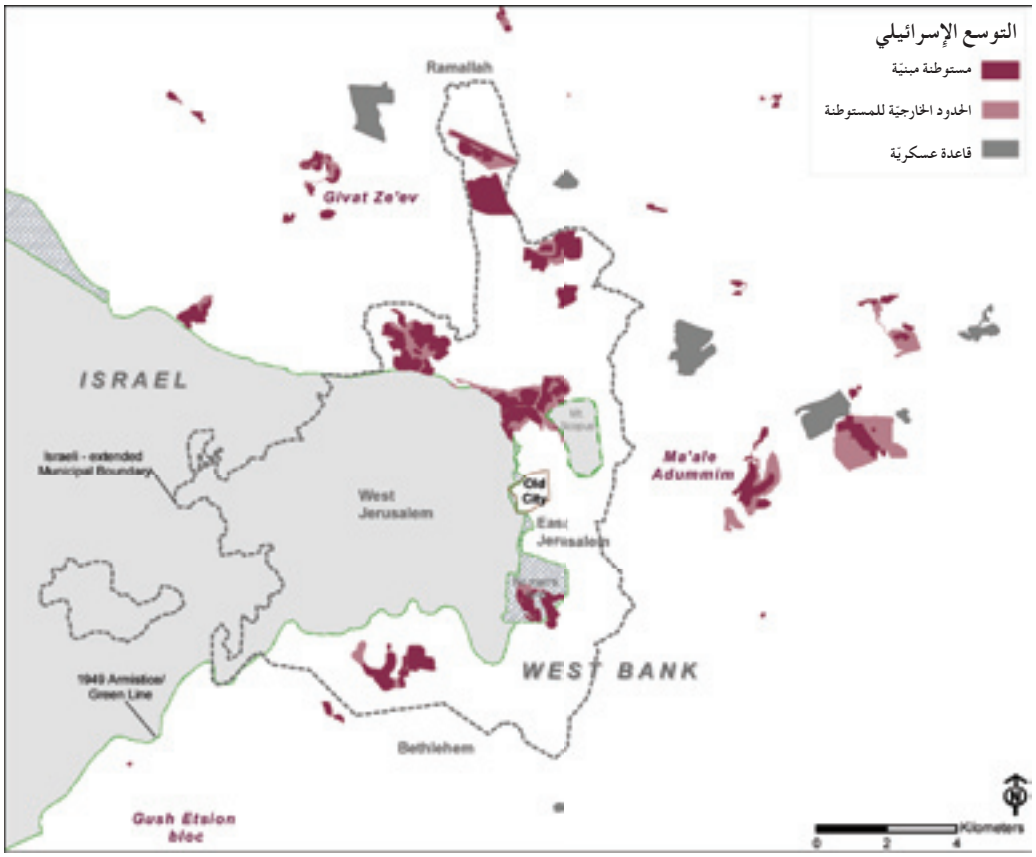

٢٠٠٥ توسع المستوطنات الإسرائيلية في منطقة القدس

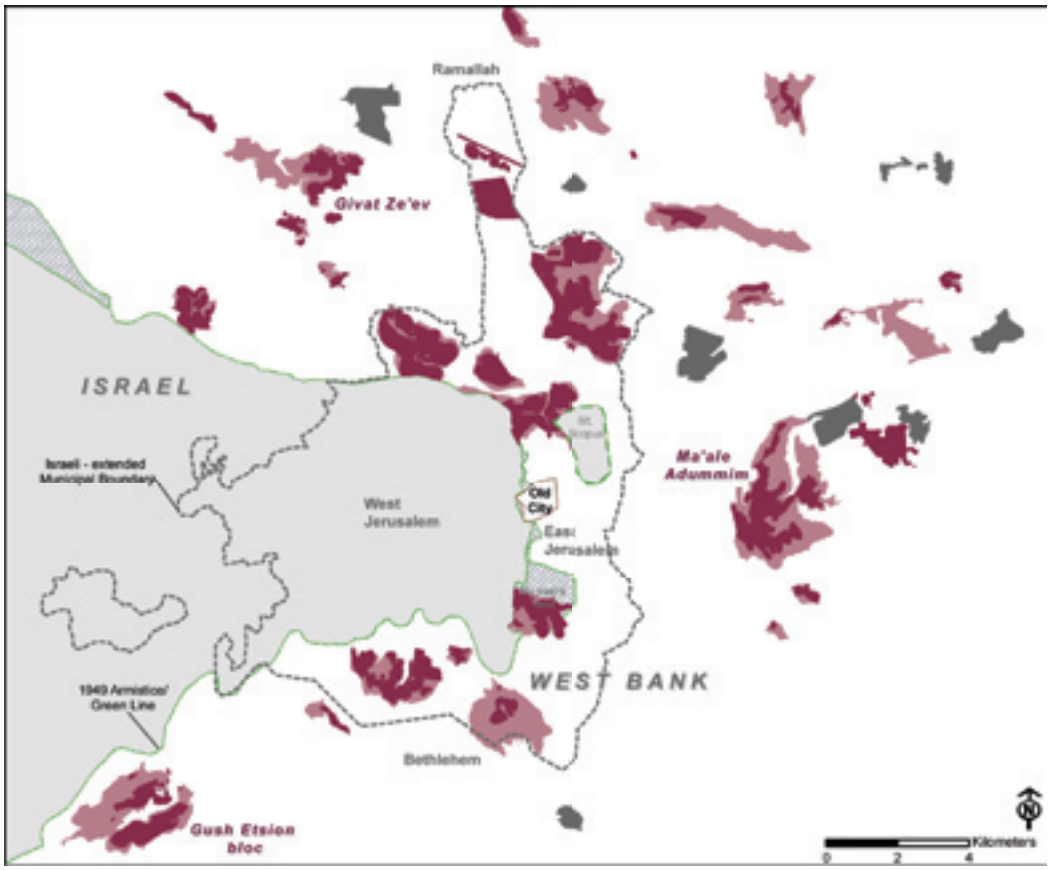

الجدار الفاصل وتوسع المستوطنات الإسرائيلية: مستوطنة هارحوما (جبل ابو غنيم)

عدسة: جون توردای

منظر عام لمستوطنة هار حوما من بيت لحم والتي يقوم الجدار الفاصل بعزلها عن القدس. نيسان ٢٠٠٧

أقيمت مستوطنة هارحوما (جبل ابو غنيم) في عام ١٩٩٧ على أراضي تابعة لمحافظة بيت لحم حيث تم ضم هذه المستوطنة إلى الحدود البلدية الموسعة لمدينة القدس. وبحلول عام ٢٠٠٤، أصبحت هذه المستوطنة مسكناً لما يزيد عن ٤,٤٠٠ مستوطن وبحلول عام ٢٠٠٥، غطت مساحة هذه المستوطنة ما يزيد عن ٢٢٠ هكتار. حالياً، يحصل توسع كبير لمستوطنة هارحوما التي يقوم الجدار الفاصل بفصلها عن بيت لحم وربطها بالقدس من خلال الجدار الفاصل (كما هو موضح في الصورة).

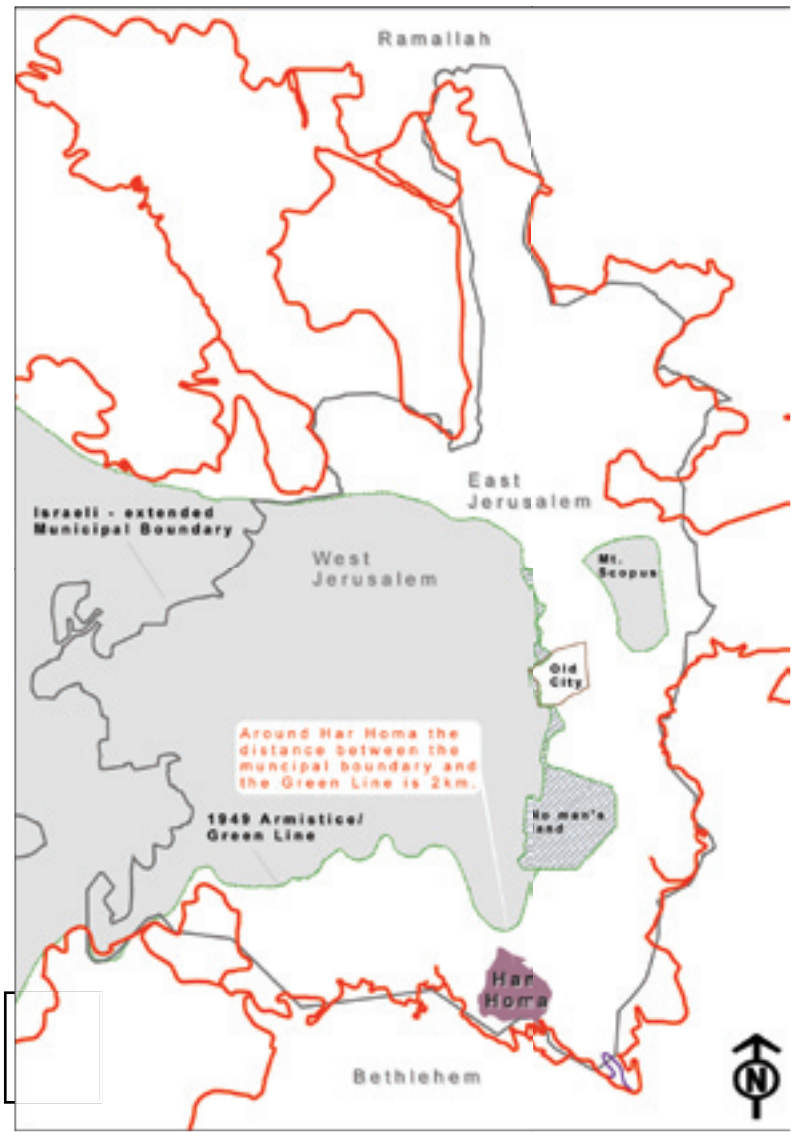

عدسة: توم كاي

جنود يقومون بفحص وثائق على الحاجز العسكري قلنديا. نيسان ٢٠٠٤

حالة دراسية – الفصل القصري لعائلة مقدسية

تزوجت سحر من طارق قبل ٣١ عام. تحمل سحر بطاقة هوية مقدسية في حين يحمل طارق بطاقة هوية الضفة الغربية، ولدت بناتهم الثلاث في مدينة القدس وعاشت العائلة في بلدة أبو ديس، خارج الحدود البلدية المعلنة إسرائيلياً للقدس لان الإقامة هناك أقل تكلفة. البنتان الأكبر ولدتا قبل عام ١٩٨٢ وبذلك تمكن الوالدان من إصدار بطاقات هوية مقدسية لهن، لكن البنت الأصغر ولدت بعد عام ١٩٨٢ وبذلك لم تتمكن من الحصول على بطاقة هويّة القدس لأن أباها كان يحمل بطاقة هوية من الضفة الغربية.

عندما بدأت السلطات الإسرائيلية بتنفيذ سياسة إثبات "مركز الحياة"، لم تتمكن الأسرة من إثبات إقامتها داخل الحدود البلدية للقدس المعلن عنها من قبل إسرائيل لان الأسرة كانت تعيش في أبو ديس. وبما أن سحر وابنتيها تقمن خارج الحدود البلدية للقدس، فقد قامت السلطات الإسرائيلية بسحب بطاقات الهويّة المقدسية الخاصة بهن. حاولت سحر أن تستأنف ضد الحكم لكن تكاليف ورسوم المحامي كانت عالية جداً. حاليا، لا تتمتع سحر أو ابنتيها بحق الإقامة في القدس ويفرض الآن على جميع أفراد العائلة أن يتقدموا بطلبات لزيارة القدس وهي المدينة التي ولدن فيها.

قانون لم شمل العائلة

في شهر أيار من عام ٢٠٠٢، قررت الحكومة الإسرائيلية تجميد ولأول مرة كافة إجراءات لم شمل العائلات بين المواطنين الإسرائيليين والمقيمين الدائمين (حاملي بطاقات الهوية المقدسية) من جانب وأزواجهم وزوجاتهم من الأرض الفلسطينية المحتلة.

في شهر تموز ٢٠٠٣، سن قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت). كما وحصل تجديد للأمر المؤقت في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. ويمنع هذا الأمر الأزواج والزوجات من الأرض الفلسطينية المحتلة المتزوجين من مواطنين إسرائيليين أو حاملي الإقامة الدائمة (حاملي بطاقة هوية مقدسية) من الحصول على المواطنة أو مكانة الإقامة الدائمة، وبذلك منعوا من العيش مع أزواجهن وزوجاتهم في إسرائيل والقدس. في العام ٢٠٠٤، أشارت التقديرات إلى أن القانون أثّر على ما بين ١٦,٠٠٠ و٢٤,٠٠٠ أسرة. تمنح الجنسية بشكل تلقائي إلى الأزواج والزوجات اليهود في إسرائيل طبقاً لقانون العودة. وفي حالات أخرى يمكن منح الجنسية بعد مدة لا تقل عن أربع أعوام وتمنح الإقامة الدائمة بشكل روتيني.

في شهر تموز ٢٠٠٥، عندما تم تجديد الأمر، منحت السلطات الإسرائيلية عدداً محدوداً من الحالات الاستثنائيّة على أساس الجنس والعمر. تسمح التعديلات للنساء الفلسطينيات فوق سن الخامسة والعشرين والرجال الفلسطينيين فوق سن الخامسة والثلاثين التقدم بطلبات للحصول على تصريح زيارة مؤقت لكي يعيشوا مع أزواجهن أو زوجاتهم حاملو بطاقات الهويّة الإسرائيلية وهويات القدس، التقدم بهذه الطلبات عملية معقدة إدارياً كما وإنها مكلفة وغالباً ما تتضمن تكليف محام لمتابعة الموضوع. وقد أشارت منظمة العفو الدولية مقتبسة تقارير وأرقام منظمات حقوق إنسان إسرائيلية إلى حقيقة أنه ما قبل القرار بتجميد إجراءات لم شمل العائلات، "تأخذ وزارة الداخلية الإسرائيلية ما معدله خمسة أعوام منذ تاريخ تقديم الطلب للتقرير حول الموافقة أو رفض الطلب." ويقضي مقدم الطلب خمسة أعوام أخرى قبل الحصول على الإقامة الدائمة أو الجنسية"[٢٥]. إضافة إلى ذلك، يمكن رفض الطلب لأسباب أمنية بدون ذكر سبب رفض الطلب. إصدار التصاريح المؤقتة يعني أن الزوج أو الزوجة لا يحق له/ها التقدم للحصول على خدمات اجتماعية أو تصاريح عمل[٢٦].

وبتاريخ ١٤ أيار ٢٠٠٦، رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا مذكرة تقدم بها مركز الحقوق المدنية في إسرائيل ومؤسسة عدالة (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل) طالبين إلغاء هذا القانون المؤقت. طبقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش)، "وجد معظم القضاة أن القانون الحالي ينتهك الحق الدستوري للإسرائيليين في المساواة وفي الحياة العائلية... لكن عدد قليل من القضاة شعر أن العلاج المناسب يكمن في قلب القانون المؤقت"[٢٧].

وقد انتهى مفعول الأمر المؤقت في كانون الثاني من عام ٢٠٠٧. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، تقدم مجلس الوزراء الإسرائيلي بتشريع لتمديد سريان مفعول الأمر المؤقت لمدة عامين إضافيين وفي شهر كانون ثاني من عام ٢٠٠٧، تم مناقشة الأمر داخل الكنيست. وأفادت التقارير أن مسودات مراجعات الأمر المؤقت ستقيم لجنة للتعامل مع الطلبات الاستثنائية "على أسس إنسانية" في ظل الانتقادات للأمر المؤقت من قبل أقلية من القضاة في قرار المحكمة العليا[٢٨].

يواجه السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية خطر جدي في فقدان الإقامة الدائمة الخاصة بهم في حال انتقلوا إلى الضفة الغربية أو إلى قطاع غزة للعيش مع أزواجهن أو زوجاتهم. ويمنع الجيش الإسرائيلي المواطنين الإسرائيليين من دخول منطقة أ المصنفة طبقاً لاتفاقيات أوسلو لأنها تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية الأمنية والإدارية وبسبب ذلك يضطر هؤلاء المواطنين أن يخرقوا القانون الإسرائيلي من أجل العيش مع شركاء حياتهم. وفي حال أقام الأزواج من الأرض الفلسطينية المحتلة مع زوجاتهم في إسرائيل أو القدس الشرقيّة بشكل غير قانوني، غالباً ما لا يخرج هؤلاء الأزواج من البيت خوفاً من الاعتقال أو الترحيل.

عدسة: اوشما/ نير كافري

الجدار في ابو ديس، كانون الثاني ٢٠٠٧

الجزء الثاني

الجدار الفاصل وحرية الوصول إلى الرعاية الطبية

عدسة: اونشا/ نير كافري

علاج تخصصي لمرضى من الضفة الغربيّة في مستشفى اوغستا فيكتوريا- المطّلع. القدس. كانون الثاني ٢٠٠٧

المستشفيات في القدس الشرقية

تتمتع المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية بسمعة ممتازة من ناحية مستوى الرعاية الصحية التي توفرها إلى الفلسطينيين من كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. هناك ست مستشفيات تخصصية في القدس الشرقية: مستشفى أوغستا فكتوريا– المطلع، مستشفى المقاصد، مستشفى العيون– سانت جون، مستشفى مار يوسف، مستشفى الهلال الأحمر ومستشفى الأميرة بسمة. تقدم هذه المستشفيات رعاية صحية واستشارات طبية متخصصة بما فيها طب الأطفال، وجراحة القلب، وجراحة الأعصاب، وغسل الكلى، وعلم الأورام، بالإضافة إلى جراحة المنظار، والعلاج بالأشعة، وجراحة العين، وعلاج الحروق الصعبة وزراعة الأعضاء وإجراءات تشخيصية[٢٩]. على سبيل المثال، يوفر مستشفى أوغستا فكتوريا الرعاية الوحيدة في مجال علاج الأورام عند الأطفال المصابين بالسرطان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالمعدل، تقوم وزارة الصحة الفلسطينية بتحويل ما يقرب من ٣,٠٠٠ مريض من كافة مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة إلى مستشفيات القدس الشرقية كل عام، وعدد كبير أيضاً (خارج إطار التحويلات) يتوجه إلى هذه المستشفيات طالبين الرعاية بشكل سنوي.

يواجه المرضى والطواقم من الضفة الغربية ومناطق في القدس الشرقية مصاعب متزايدة للوصول إلى هذه الخدمات بعد بناء الجدار الفاصل حول القدس والتصاريح الضرورية لدخول القدس عبر الحواجز العسكرية المقامة على الجدار الفاصل[٣٠].

أضحت الرحلة القصيرة إلى ميعاد طبي في القدس الشرقية – وحتى الحالات الطارئة – عملية مؤقتة تستهلك الوقت وتتطلب الحصول على تصاريح والمرور عبر الحواجز العسكرية. وبسبب الإغلاق والعراقيل وعمليات الرفض المتكررة لإصدار تصاريح للزوج أو الزوجة أو الأقارب، يتجه العديد من المرضى إلى مستشفيات أصغر أقل تجهيزاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. لم يعد العلاج التخصصي خياراً للعديد من المرضى من الضفة الغربية الذين لا يستطيعون الحصول على التصريح المناسب لعبور الجدار الفاصل ودخول القدس الشرقية.

عدسة: جون تورداي

يفصل الحاجز العسكري راس ابو سبيتان مواطنو العيزريّة وابو ديس عن المستشفيات في القدس الشرقيّة. آذار ٢٠٠٧

الرعاية الصحية لسكان أبو ديس

يقطع الجدار الفاصل مباشرة قلب بلدة أبو ديس الفلسطينية (١٢,٠٠٠ نسمة) التي تبعد خمس كيلومترات عن البلدة القديمة في القدس. لا توجد مستشفيات رئيسية في أبو ديس للحالات الطارئة، أو لعلاج الأمراض النسائية، أو الجراحة. قبل بناء الجدار الفاصل، كان سكان البلدة يستفيدون من خدمات مستشفيات القدس الشرقية من خلال السفر لمدة عشر دقائق فقط للوصول إليها.

أما اليوم، فيستخدم سكان أبو ديس حاجز راس أبو سبيتان العسكري (الزيتون) من اجل الوصول إلى القدس حيث يسمح للمشاة فقط المرور عبر هذا الحاجز. ويضطر المرضى إلى الخضوع لشتى أنواع الإهانة والمضايقات من خلال السير أو يتم حملهم عبر الحاجز إلى سيارة الإسعاف أو مركبة أخرى على الجانب الآخر من الجدار الفاصل. الرحلة التي كانت تستغرق خمس إلى عشر دقائق تحتاج الآن إلى ساعة كاملة على الأقل وفي بعض الأحيان تستغرق أكثر من ذلك عند وجود طوابير طويلة على الحواجز العسكرية.
تطلب السلطات الإسرائيلية من سكان أبو ديس الفلسطينيين حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية الحصول على تصريح لدخول القدس. وفي حال لم يتم إصدار التصريح إلى مريض وإذا كان بحوزة المريض رسالة تحويل من مستشفى، يحاول المريض أن يعبر الحاجز، لكن المرور غالباً ما يخضع لمزاج جنود الجيش الإسرائيلي المتواجدين على الحاجز العسكري وفي أغلب الأحيان يمنع المريض من العبور. البديل الوحيد لهؤلاء المرضى الذين لا يسمح لهم بالعبور يكمن في السعي للحصول على العلاج من مستشفى في بيت لحم. وهذا يعني عبور حاجز عسكري آخر وهو حاجز الكونتينير "وادي النار"، بالإضافة إلى سفر لمدة ٤٥ دقيقة على طرق وعرة وصعبة.

القدس الشرقية - حرية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية التخصصيّة

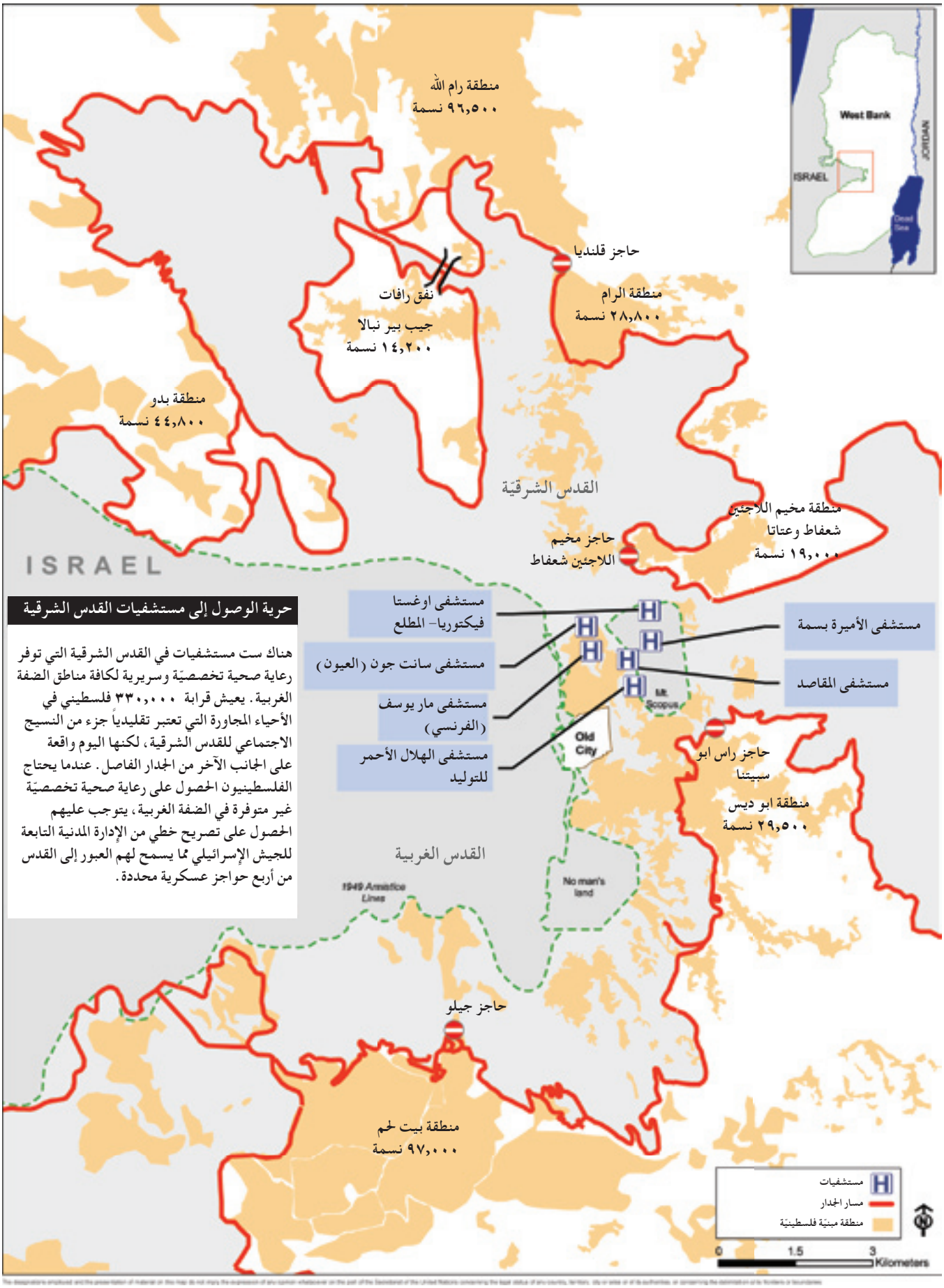

حرية الوصول إلى مستشفيات القدس الشرقية

هناك ست مستشفيات في القدس الشرقية التي توفر رعاية صحية تخصصيّة وسريرية لكافة مناطق الضفة الغربية. يعيش قرابة ٣٣٠,٠٠٠ فلسطيني في الأحياء المجاورة التي تعتبر تقليدياً جزء من النسيج الاجتماعي للقدس الشرقية، لكنها اليوم واقعة على الجانب الآخر من الجدار الفاصل. عندما يحتاج الفلسطينيون الحصول على رعاية صحية تخصصيّة غير متوفرة في الضفة الغربية، يتوجب عليهم الحصول على تصريح خطي من الإدارة المدنية التابعة للجيش الإسرائيلي مما يسمح لهم العبور إلى القدس من أربع حواجز عسكرية محددة.

تناقص في أعداد المرضى

إن المصاعب التي يواجهها الفلسطينيون عند المحاولة للوصول الى مستشفيات القدس الشرقية أدت الى هبوط كبير في أعداد الفلسطينيين المستفيدين من هذه المرافق. فقد هبط عدد المرضى في العيادات الخارجية من قطاع غزة والضفة الغربية الى النصف ما بين عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، ويستمر العدد في التناقص[٣١]. وتناقص عدد الحالات المرضية في مستشفى أوغستا فكتوريا بنسبة زادت عن ٣٠٪ لمجمل خدماتها الطبية[٣٢]. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، هبط عدد مرضى غرفة الطوارئ في مستشفى المقاصد بنسبة ٥٠٪ من ٣٣,١٥٠ الى ١٧,٣١٤ – وهو رقم يوضح المصاعب التي يواجهها المرضى للوصول الى المستشفى[٣٣].

ولمعالجة هذه المشكلة، ينقل مستشفى أوغستا فكتوريا المرضى والطواقم الطبية من الضفة الغربية الى القدس الشرقية بواسطة حافلات خاصة مع الحصول على إذن مسبق من السلطات الإسرائيلية. وقد أقام المستشفى أيضاً مكتب خاص داخل المستشفى للمساعدة في الحصول على تصاريح للمرضى.

وقد تأثرت أيضاً خدمة الرعاية السريرية في المستشفيات. وقد سجلت منظمة الأونروا هبوط كبير في عدد المرضى المسجلين للرعاية السريرية في المستشفيات الرئيسية الثلاث التي تعنى بشؤون اللاجئين (أنظر رسم بياني رقم ٢).

حرية وصول الطواقم الطبية إلى المستشفيات

تؤدي القيود المفروضة على حرية التنقل إلى منع الطواقم الطبية من الوصول إلى العمل مما يشكل تهديداً للمرضى والمستشفيات. يوجد ما مجموعه ١,١٦٨ موظف يعمل في المستشفيات الست في القدس الشرقية[٣٤] وما يقرب من ٧٠٪[٣٥] منهم من سكان الضفة الغربية ولذلك فهم بحاجة إلى تصاريح لكنهم يواجهون مصاعب متزايدة عند المحاولة للحصول على هذه التصاريح. على سبيل المثال، رفضت السلطات الإسرائيلية منح تصاريح إلى ٢٠ عضو في الطواقم الطبية العاملة في مستشفى المقاصد من حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية في العام ٢٠٠٥ بالرغم من منحهم هذه التصاريح في السابق. ويواجه حملة التصاريح مصاعب عند السفر حيث يضطرون إلى الوقوف في طوابير انتظار طويلة على الحواجز العسكرية على مداخل القدس مما يتسبب في تأخيرهم، الأمر الذي يؤثر على المرضى وعلى مواعيد إجراء العمليات الجراحية.

كان مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس يضم ٨٥ موظف من الضفة الغربية، وفي نهاية عام ٢٠٠٥، منحت السلطات الإسرائيلية تصاريح إلى ٧٩ موظف. ثلاث ممرضات ورئيس قسم الجراحة الذين يعتبرون من العناصر الحيوية والهامة لتسيير الأمور اليومية في المستشفى كانوا من بين الذين حرموا من دخول القدس.

لا تمنح حالياً التصاريح إلى الطواقم الطبية من حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية الذين تقل أعمارهم عن ٢٤. أما التصاريح التي تمنح للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٢٤، فهي سارية المفعول لمدة ثلاث شهور وبعض هذه التصاريح سارية المفعول ليوم واحد لغاية الساعة السابعة مساء[٣٦]. تزيد هذه القيود من المصاعب التي تواجهها المستشفيات في سبيل توفير رعاية صحية على مدار الساعة إلى مرضاها.

رسم بياني رقم ٢: الرعاية الصحيّة التي توفرها مستشفيات القدس الشرقية للاجئين والتي تقوم الأنروا بتغطيتها

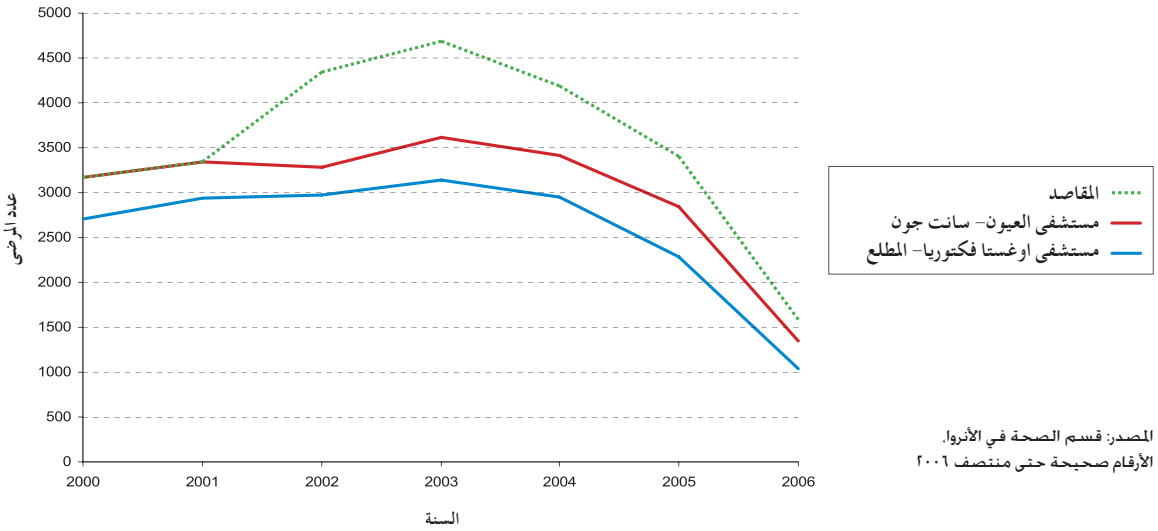

المصدر: قسم الصحة في الأنروا.
الأرقام صحيحة حتى منتصف ٢٠٠٦

الخوف على مستقبل هذه الخدمات الطبية

يضع تدهور ظروف التنقل والعبور إلى القدس الشرقية المستشفيات تحت ضغوطات مالية متزايدة. يصف مدير مستشفى أوغستا فكتوريا- المطلع "الحاجز النفسي" الذي يتوجب على الناس أن يتخطوه من أجل الوصول إلى القدس حتى بوجود تصاريح. التأخير على الحواجز العسكرية، والطرق الالتفافية الطويلة والمضايقات المحتملة تؤثر بشكل كبير لدرجة أن العديد من الناس لا يريدون حتى محاولة السفر. إن التناقص المتواصل لأعداد المرضى لا يبشر بأخبار جيدة على صعيد استدامة المستشفيات.

تعبر إدارات المستشفيات عن قلقها وتخوفها من تخفيض عدد الأسرة المرخصة الحالية التي يصل مجموعها إلى ٥٠٠ سرير مرخص في القدس الشرقية بسبب هبوط عدد المرضى. إن عدد الأسرة المرخصة الممنوحة إلى مستشفى محدد يعتمد، طبقاً لوزارة الصحة الإسرائيلية، على عدد المرضى الذين يمنحون خدمات من المستشفى. طبقاً لمستشفيات القدس الشرقية، يعطي التفتيش السنوي الذي تجريه وزارة الصحة الإسرائيلية تقييماً حول وضع المستشفى من ناحية استخدام كامل الطاقة الاستيعابية للأسرة المرخصة، وفي حال لم يحصل ذلك، يمكن تخفيض عدد الأسرة المرخصة.

إضافة إلى ذلك، صدر ولأول مرة في عام ٢٠٠٥ أمر إلى المستشفيات الست في القدس الشرقية بوجوب دفع ضريبة الأرنونا – أو ضريبة البلدية – بالرغم من تصنيفها كمؤسسات خيرية. احتسبت بلديّة القدس فاتورة الضريبة التي أرسلتها إلى المستشفيات بأثر رجعي ابتداء من عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى تكاليف إضافية تهدد بضرب هذه المؤسسات الطبية مالياً. وفقاً لما ورد من السلطات الإسرائيلية، الإعفاء الضريبي الذي تمتعت به هذه المؤسسات الخيرية لم يعد قائماً لان المستشفيات لم تكن مؤسسات مسجلة داخل دولة إسرائيل بل سجلت في عام ١٩٤٨ في ظل الحكم الأردني.

وصلت فاتورة الأرنونا في بمستشفى المقاصد إلى ٦٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ويخشى مستشفى العيون من وجوب تخفيض الخدمات إلى المرضى لضمان عدم إفلاس المستشفى.

عدسة: محفوظ أبو ترك

الشيخ سعد - القدس. أيلول ٢٠٠٦

حرية العبور لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في الحالات الطارئة

بتاريخ ٢٨ تشرين ثاني، ٢٠٠٥ تم توقيع اتفاقية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومنظمة نجمة داوود الحمراء[٣٧] لتسهيل التعاون بين المنظمتين. وافقت منظمة نجمة داوود الحمراء بناءً على هذه الاتفاقية على مساعدة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من خلال التشبيك والضغط على السلطات الإسرائيلية (ضمن أمور أخرى) من أجل تأمين حرية التنقل لمركبات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني داخل المناطق الفلسطينية لتوفير الخدمات الطبية الطارئة وخدمات إنسانية أخرى.

وبعد توقيع الاتفاقية، سمحت السلطات الإسرائيلية لست (٦) سيارات إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بعبور الحواجز العسكرية إلى القدس في الحالات الطبية الطارئة بدون تنسيق مسبق مع الجيش الإسرائيلي. لا تزال جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تواجه مشاكل يومية وتأخير. في بعض الحالات، يسمح المرور عبر الحواجز العسكرية فقط بعد تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

عدسة: محفوظ أبو ترك

العيزريّة. حرس الحدود يقوم بفحص سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني. أيار ٢٠٠٤

الجزء الثالث

الجدار الفاصل
وحرية الوصول إلى التعليم

عدسة: يونيس/ الأرض الفلسطينيّة المحتلة/ عوض عوض

مدرسة البنين في عناتا حيث يمر الجدار في وسط الملعب. القدس. أيار ٢٠٠٦

الوصول إلى المدارس

يعمل الجدار الفاصل على فصل الطلبة والمعلمين عن مدارسهم. ومن مجموع ٣٣,٠٠٠ طالب و٢,٠٠٠ معلم في مدارس القدس الشرقية، يواجه ٦,٠٠٠ تلميذ وأكثر من ٦٥٠ معلم[٣٨] مصاعب عند الوصول إلى مدارسهم. وفقاً لما ورد من وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، واجه ١٧٪ من الطلبة في عام ٢٠٠٥ تأخيراً في الوصول إلى مدارسهم (أنظر رسم بياني رقم ٣).

بالنسبة للذين يعيشون في أحياء مثل أبو ديس، العيزرية، بيرنبالا، أو كفر عقب، أضحت الرحلة اليوميّة بين المنزل وغرفة الصف التي كانت قصيرة جداً في الماضي رحلة تستغرق ساعتين ذهاباً ومثلها إياباً. هذا الوضع الجديد هو نتيجة المسارات الملتوية والحواجز العسكرية والمعابر على الجدار الفاصل[٣٩]. وقد انخفض عدد الطلبة في العديد من المدارس في حين تعاني المدارس وتسعى لتجد طواقم ومعلمين مؤهلين محليين[٤٠].

وبالمقارنة، فان المدارس الأقل تأثراً من الجدار الفاصل تواجه مشكلة ازدحام الصفوف حيث العديد من الطلبة انتقلوا الى هذه المدارس. انتقل العديد من الطلبة إلى مدارس شرقي الجدار الفاصل بسبب المصاعب التي يواجهونها عند عبور الجدار يوميّاً والمشاكل التي يواجهها أهالي الطلبة في المحافظة على التواصل مع المدرسة.

ومنذ العام ٢٠٠٣، عملت الأونروا على نقل عدد من المعلمين الى مدارس أقرب الى أماكن سكناهم كمحاولة لتخفيض عدد الأيام الدراسية المفقودة ولتقليل التشويشات على الطلبة.

رسم بياني رقم ٢:
تأخير ومشاكل وصول الطلبة لدى محاولتهم الوصول إلى المدارس في القدس الشرقية

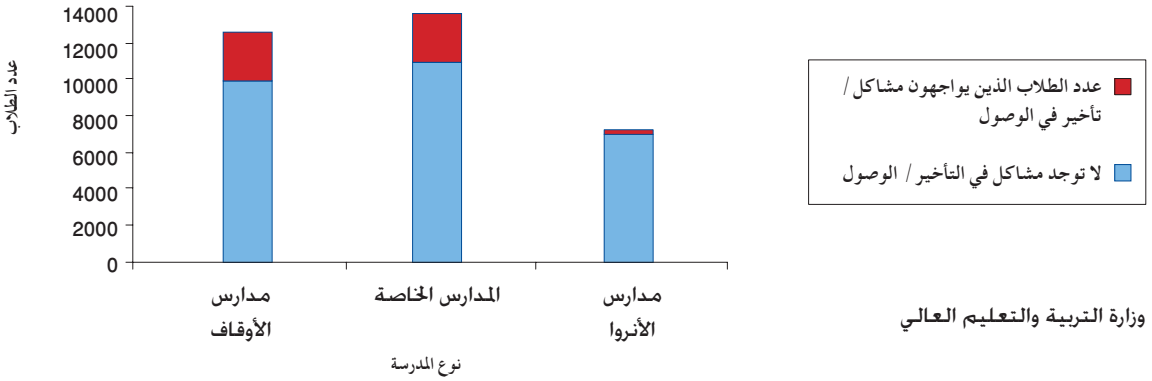

خلفية حول التعليم في القدس الشرقية

هناك أربع أنواع من المدارس في القدس الشرقية: مدارس الأوقاف الإسلامية (تحت سلطة وزارة التربية والتعليم العالي)، مدارس بلدية القدس، المدارس الخاصة ومدارس الاونروا.

قبل العام ١٩٦٧، وقعت إدارة المدارس في القدس الشرقية تحت مسؤولية السلطات الأردنية. وبعد الحرب العربية-الإسرائيلية في عام ١٩٦٧، قامت إسرائيل بتوسيع حدود بلدية القدس لما يزيد عن ٧٠كم مربع من الضفة الغربية. بالتالي، أصبحت كافة المدارس داخل هذه المنطقة المحتلة حديثاً تحت مسؤولية بلدية القدس في إطار الولاية الإسرائيلية.

في بداية الأمر، تسلمت بلدية القدس إدارة ما يزيد عن ٢٠ مدرسة في القدس الشرقية وفرضت نظام المناهج والامتحانات الإسرائيلية. سحبت العديد من العائلات أولادها من هذه المدارس كخطوة احتجاجية وكاستجابة لهذا الوضع قامت مؤسسة الأوقاف الإسلامية باستئجار غرف ومنازل لتصبح مدارس بديلة لتعليم المنهاج الأردني. في الوضع الحالي، تتولى إسرائيل مسؤولية الجوانب الإدارية في ٥٣ مدرسة تابعة لبلدية القدس في حين تقرر السلطة الفلسطينية قضايا أخرى مثل المنهاج، والكتب المدرسية والامتحانات.

القدس الشرقية - تجزئة الخدمات التعليمية

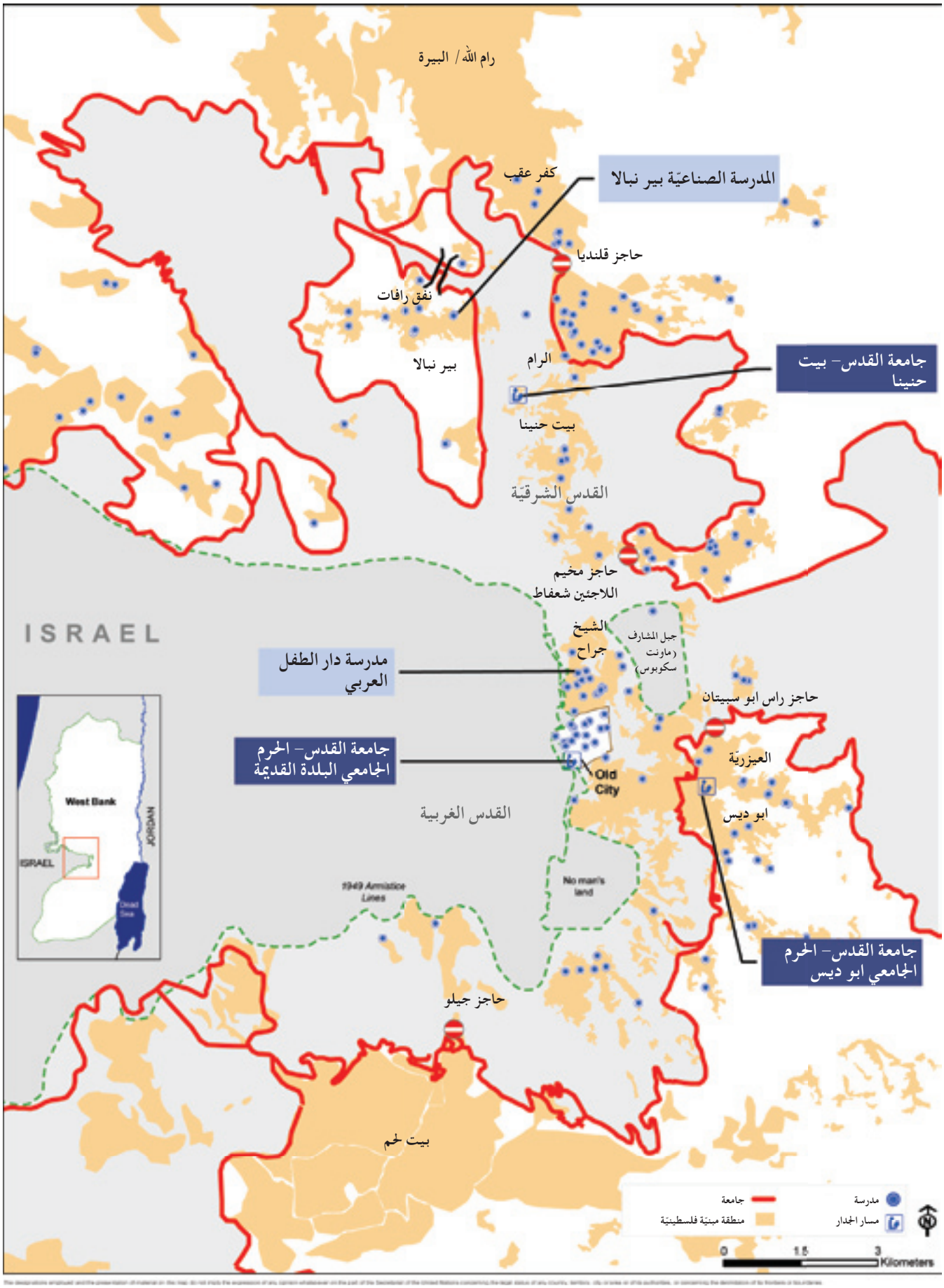

الحصول على تصاريح: نشاط لامنهجي

تطالب السلطات الإسرائيلية منذ بداية عام ٢٠٠٥، الطواقم المدرسية حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية التقدم بطلب للحصول على تصاريح للدخول الى القدس الشرقية.

تتقدم وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية بطلبات للحصول على تصاريح بالنيابة عن مدارس الأوقاف الإسلامية ومختلف المدارس الخاصة. لكن في العام ٢٠٠٥، قامت السلطات الإسرائيلية بمنح ١٤٧ تصريح[٤١] من مجموع ٢٥٩ طلب للحصول على تصاريح تقدمت بها مديرية التربية في القدس. التصاريح هذه سارية المفعول ما بين الساعة الخامسة صباحاً لغاية الساعة السابعة مساءً ولفترة ثلاثة أشهر مما يعني أن الطواقم ستضطر مجدداً في التقدم مرة أخرى من أجل الحصول على تصاريح جديدة.

تتزايد الصعوبات عند التقدم بطلبات للحصول على تصاريح للطواقم العاملة في ٤٣ مدرسة خاصة في القدس الشرقية تخدم ١٣,٦٤١ طالب[٤٢]. البيروقراطية المرتبطة بتقديم الطلبة والمعلمين طلبات للحصول على تصاريح يمكن أن تشكل عائقاً بما أن هذه المدارس لا تدعم بشكل مباشر من جهة واحدة.

على سبيل المثال مدرسة دار الطفل الخاصة في الشيخ جراح واجهت تأخيرات طويلة عند التقدم للحصول على تصاريح. في العام ٢٠٠٥، العديد من الطواقم تسلمت التصاريح بعد بداية الفصل المدرسي[٤٣]. مدارس أخرى مثل المدرسة المهنية في عطاروت واجهت تناقص خطير في مستويات حضور الطلبة بسبب المصاعب المرتبطة بالوصول إلى المدرسة.

تواجه المدارس الخاصة التي غالباً ما تكون مؤسسات خيرية عبء إضافي يتمثل في إجبارها على دفع ضريبة الأرنونا أو ضريبة البلدية الإسرائيلية. في العام ٢٠٠٤، طالبت السلطات الإسرائيلية هذه المؤسسات دفع ضريبة الأرنونا بأثر رجعي منذ عام ٢٠٠٣ ولأول مرة. طبقاً للسلطات الإسرائيلية، الإعفاء الضريبي الذي تمتعت به هذه المؤسسات الخيرية لم يعد قائماً لان المدارس لم تكن مؤسسات مسجلة داخل دولة إسرائيل بل سجلت في عام ١٩٤٨ في ظل الحكم الأردني.

المدرسة الثانوية الصناعية في بيرنبالا

تعتبر المدرسة الثانوية الصناعية نموذجاً للمشاكل التي تواجه المدارس الفلسطينية حول القدس. تأسست المدرسة في عام ١٩٦٥ في ضاحية بيت حنينا في القدس وهي محاطة بالجدار الفاصل. نسبة ٨٥٪ من الطلبة و٧٨٪ من المعلمين العاملين في المدرسة يحملون بطاقة هوية الضفة الغربية. وقد تم تعبئة نصف المقاعد الدراسية في المدرسة البالغ عددها ٤٠٠ في عام ٢٠٠٥ بسبب القيود المفروضة على حرية الوصول. في عام ٢٠٠٦، هبط الرقم مرة أخرى حيث سجل في المدرسة ١١٧ طالب فقط.
ومن مجموع ٤٢ معلم بحاجة إلى تصاريح، قامت السلطات الإسرائيلية بإصدار عشرة تصاريح للمعلمين في عام ٢٠٠٦. فقد رفضت أغلبية المعلمين لأسباب أمنية بالرغم من أن العديد منهم حصلوا على تصاريح في الماضي. التصاريح العشرة سارية المفعول لمدة ثلاثة أشهر فقط في حين ستكون عملية تجديد التصاريح، كما هو الحال عند التقدم بطلب لأي تصريح، مهمة شاقة تستهلك الوقت وغير مضمونة النتائج.

وقد قامت شرطة حرس الحدود الإسرائيلي باعتقال واستجواب المدير والعديد من أعضاء الطاقم العامل في المدرسة ست مرات في عام ٢٠٠٥ بسبب وجود معلمين وطلبة من الضفة الغربية بدون تصاريح في المدرسة. كما قامت السلطات الإسرائيلية باستدعاء المدير عدد من المرات إلى المحكمة بسبب سماحه لحاملي بطاقة هوية الضفة الغربية من الذين لا يحملون تصاريح العمل التواجد في المدرسة.

في السابق، كانت تبعد مناطق الرام وبيرنبالا عن المدرسة مسافة ٢ إلى ٣ كم. الآن ومع اكتمال الجدار الفاصل في تلك المنطقة، يضطر الطلبة والمعلمون عبور حاجز قلنديا العسكري والسفر لمسافة ١٢كم للوصول إلى المدرسة بالمقارنة مع رحلة كانت تستغرق ما بين دقيقتين إلى ثلاثة دقائق.
وفي ظل تناقص أعداد الطلبة، يخشى مدير المدرسة انه في ظل استمرار القيود الإسرائيلية فان المدرسة – الأقدم في تلك المنطقة – ستتعرض لخطر الإغلاق.

عدسة: اونشا

عتروت - القدس . أيار ٢٠٠٦

التعلم في ظروف متشنجة وصعبة

لا تقبل مدارس بلدية القدس الشرقية الطلبة أو المعلمين الذين يحملون بطاقة هوية الضفة الغربية. وبذلك، فان أطفال الضفة الغربية الذين يعيشون داخل منطقة بلدية القدس لا يتمتعون بخيارات كثيرة من ناحية المدارس حيث يمكنهم أن يدفعوا رسوم التعليم في المدارس الخاصة في القدس أو الالتحاق بمدارس الأوقاف الإسلامية شديدة الاكتظاظ، أو السفر إلى مدارس الضفة الغربية أو ترك مقاعد الدراسة[٤٤].

أدى نقص استثمار بلدية القدس في مدارس القدس الشرقية إلى وجود مباني لا تخضع لصيانة جيدة ونقص في عدد الغرف الدراسية، بالإضافة إلى تحديد عدد الطلبة الممكن قبولهم في المدارس[٤٥].

تعاني مدارس الأوقاف الإسلامية (بدعم من السلطة الفلسطينية) لدى محاولاتها لاستيعاب الطلب المتزايد على المقاعد الدراسية حيث تم تسجيل زيادة سنوية بنسبة ٥٪ إلى ٦٪.[٤٦]

ففي حين يقوم الجدار الفاصل بتقييد حرية تنقل الفلسطينيين، أدى الضغط المتزايد على هذه المدارس لاستيعاب الطلبة الممنوعين من الالتحاق بالمؤسسات البلدية إلى اكتظاظ شديد: ٠,٥ – ٠,٩ متر مربع لكل طالب تعتبر هذه النسبة نموذجاً في مدارس الأوقاف الإسلامية بالمقارنة مع النسبة المقرة دولياً[٤٧]: ١,٢٥ – ١,٥ متر مربع لكل طالب.

تقام العديد من مدارس الأوقاف الإسلامية في منازل أو مباني لم تكن مصممة أصلاً لان تكون مدارس. المتطلبات البيروقراطية لاستصدار تصريح بناء من بلدية القدس معقدة وباهظة التكاليف وغير ناجحة في معظمها[٤٨].

طبقاً لما ورد من وزارة التربية والتعليم العالي، هناك نقص بما مجموعه ١,٣٠٠ غرفة مدرسية في القدس الشرقية.

عدسة: اونشا/ نير كافري

الجدار في الرام- القدس، كانون الثاني ٢٠٠٧

مدرسة النظامية للإناث

هناك ٩٥٠ طالبة في مدرسة النظامية للإناث في ضاحية بيت حنينا في القدس. تلتحق الطالبات في المدرسة من الصف الثالث لغاية الصف الثاني عشر (ما بين سن الثامنة لغاية سن الثامنة عشر) وهن يأتين من كافة مناطق القدس الشرقية، بما فيها المناطق التي أصبحت شرقي الجدار الفاصل أو خلف حاجز عسكري. ومثلها مثل العديد من مدارس الأوقاف الإسلامية، فان المبنى مكون من منزلين تربطهما حديقة أمامية صغيرة، حيث يضم المبنى ٣٠ غرفة مدرسية يتواجد في كل غرفة عدد كبير من البنوك المدرسيّة (الطاولات والمقاعد). تتشارك كل ثلاث طالبات في الصف الثالث والرابع على بنك مدرسي واحد.

تواجه الطالبات والطواقم العاملة صعوبات في الوصول إلى مدرسة النظامية كل صباح. من مجموع ٤٦ معلمة، تضطر ٢٥ معلمة عبور حاجزي قلنديا والرام العسكريين. تعبر أكثر من ٤٠٠ طالبة – ما يقرب من نصف الطالبات – حاجز الرام العسكري بشكل يومي. منذ بداية العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، انتقلت ٣٠ طالبة إلى مدارس في الرام ورام الله. تسعة أعضاء من الطاقم العامل المكون من عشرة أعضاء نجحن في الحصول على تصاريح.

الحضور والدوام في الجامعات

أثّر الجدار الفاصل أيضا على طلبة الجامعات. ما يقرب من ثلث الأرض التي تمتلكها جامعة القدس في أبو ديس[٤٩] تقع على الجانب الغربي من الجدار الفاصل وأصبح من الصعب الوصول إليها.

لدى جامعة القدس العديد من المباني الجامعية في رام الله، وقطاع غزة، بالإضافة الى ثلاثة فروع في القدس – في أبو ديس، والبلدة القديمة وبيت حنينا.

ومنذ شهر أيلول ٢٠٠٠، انخفض عدد الطلبة في الحرم الجامعي التابع لجامعة القدس في بيت حنينا بنسبة ٧٠٪ بسبب مشاكل ومصاعب الوصول الى الحرم الجامعي. كافة الطلبة الذين يتابعون دراستهم في الحرم الجامعي في بيت حنينا هم من حملة بطاقة الهوية المقدسية لصعوبة الحصول على تصاريح للطلبة أو المدرسين من الضفة الغربية. لهذا السبب نقلت الجامعة معظم الحصص الى أبو ديس.

يسافر قرابة نصف الطلبة في الحرم الجامعي في أبو ديس (٣,٩٤١ من مجموع ٨,٩٢١) يومياً من أبو ديس الى القدس لحضور حصص لمواد التخصص. ومنذ بناء الجدار الفاصل أصبحت الرحلة أطول بحيث تتطلب السفر في أكثر من مركبة أو حافلة. يسبب التواجد شبه اليومي للجيش الإسرائيلي من خلال الحواجز العسكرية "الطيارة" أو العشوائية على مداخل أبو ديس التأخير، وغالباً ما يصل الطلبة والمحاضرين متأخرين إلى الحرم الجامعي، مع احتمال غياب الطلبة عن الامتحانات بسبب الإعاقات على الحواجز العسكرية. في العام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، تأخر ما بين ٣٥٠ الى ٤٠٠ طالب عن امتحانات نهاية العام.

النتيجة لكل ذلك حدوث تدهور في مستوى التعليم مع ارتفاع في مستوى التوتر والضغط النفسي؛ فقد انخفض عدد الطلبة الذين ينجحون في امتحاناتهم.

عدسة: اوتشا/ ستيف سابيلا

منظر عام لجامعة القدس - ابو ديس. حزيران ٢٠٠٥

الجزء الرابع

الجدار الفاصل وحرية الوصول إلى أماكن العبادة

عدسة: اليكس ليفاك

الجدار في ابو ديس، القدس، تموز ٢٠٠٥

"القدس مدينة مقدسة للمؤمنين من الأديان الثلاثة حيث تقف مقدساتها جنباً إلى جنب؛ بعض هذه المواقع مقدسة لدينين. مئات الملايين من المسيحيين والمسلمين واليهود من كافة أنحاء العالم يريدون السلام، خاصة حلول السلام الديني في القدس؛ يريدون المحافظة على الطابع المقدس للأماكن المقدسة وحرية الوصول إلى هذه الأماكن لكافة الحجاج من الخارج..."
تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة حول فلسطين، ٣١ آب، ١٩٤٧

تقييد عملية الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس

منذ العام ١٩٩٣، أدت الإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش الإسرائيلي إلى تقييد حرية وصول ملايين الحجاج المسلمين والمسيحيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأماكن المقدسة في القدس – خاصةً إلى مسجد الأقصى وكنيسة القيامة.

أدى بناء الجدار الفاصل إلى فصل وعزل القدس عن بقية أنحاء الضفة الغربية. يسمح لسكان الضفة الغربية حاملي التصاريح الخاصة المرور سيراً على الأقدام عبر أربعة حواجز عسكرية رئيسية مخصصة للفلسطينيين.

"ما قلته أن القدس مغلقة سياسياً ومفتوحة دينياً. لن نقوم ببناء جدار برلين في قلب مدينة القدس ولن نمنع حرية العبادة"
مقابلة مع وزير الخارجية شمعون بيريس مع صحيفة جيروساليم بوست، ١ تموز ١٩٩٤.

رسم بياني رقم ٤: أيام الإغلاق في الضفة الغربية التي تمنع الوصول إلى القدس، ٢٠٠٦

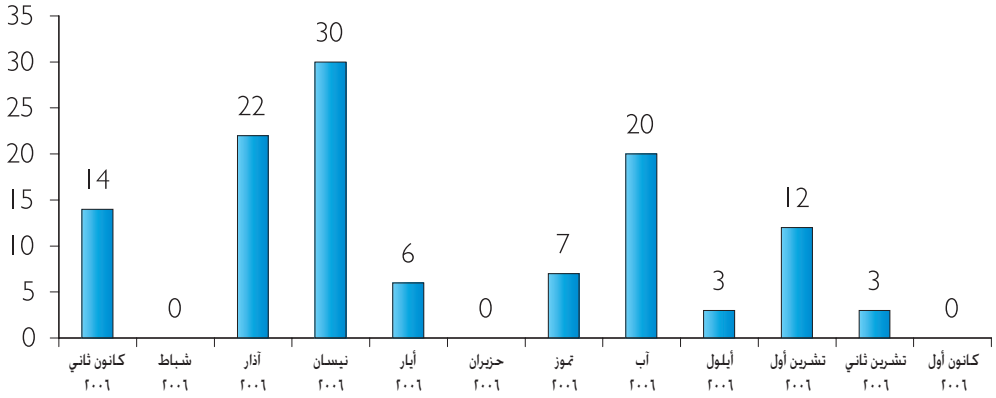

المصدر: حتى حزيران ٢٠٠٦، وزارة العمل الفلسطينيّة، منذ تموز ٢٠٠٦، تقارير اوتشا الأسبوعيّة www.ochaopt.org

حرية وصول المسلمين

يعتبر الحرم الشريف من أقدس المواقع بالنسبة للمسلمين وتقوم الأوقاف (سلطة دينية مسلمة) بإدارة الموقع[٥٠]. حرية الوصول إلى المواقع المقدسة الإسلامية في القدس ما زالت تشكل مشكلة في ظل تزايد القيود على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ لا توجد ضمانات للوصول إلى الحرم الشريف أيام الجمعة حتى لحاملي بطاقة الهوية المقدسية.

حاملو بطاقة هوية الضفة الغربية

لا يسمح للفلسطينيين من الضفة الغربية دخول القدس بدون تصريح صادر عن السلطات الإسرائيلية. حصل هبوط كبير في أعداد المصلين الذين يمكنهم الوصول إلى الحرم الشريف. خلال شهر رمضان في عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال، كان من المتوقع وصول ١٥٠,٠٠٠ مصل لحضور صلاة آخر جمعة من شهر رمضان، لكن سمح لما مجموعه ٥٠,٠٠٠ مصل فقط بالوصول إلى الحرم الشريف[٥١]. خلال شهر رمضان ٢٠٠٦، أدت القيود التي فرضت على دخول المصلين أيام الجمعة إلى حدوث هبوط كبير في أعداد المصلين بالمقارنة مع الأعوام السابقة.

السبب في ذلك، يفسر المصلون المسلمون، هو بناء الجدار الفاصل والتنفيذ الصارم للقواعد التي تقيد الدخول إلى القدس من الضفة الغربية، بالإضافة إلى التردد من جانب المصلين لمحاولة العبور إلى القدس.

خلال شهر شباط ٢٠٠٧، قامت السلطات الإسرائيلية بتشديد القيود بعد أعمال الحفر في حي المغاربة في البلدة القديمة حيث جاءت التعليمات بالسماح فقط لمن هم فوق سن الخمسين للدخول أيام الجمعة إلى الحرم الشريف. وبشكل عام، يتعرض الشباب أيام الجمعة إلى عدة تدقيقات قبل السماح لهم بدخول الحرم الشريف.

عدسة: اونشا/ محفوظ أبو ترك

المصلون على الحاجز العسكري جيلو بعد أن منعوا من دخول القدس يقومون بأداء الصلاة قرب الجدار خلال شهر رمضان المبارك، تشرين الأول ٢٠٠٦

حرية وصول المسيحيين

خلال فترة أعياد الميلاد في عام ٢٠٠٦، قامت السلطات الإسرائيلية بإصدار تصاريح لدخول القدس للفلسطينيين المسيحيين المقيمين في بيت لحم. ومن خلال إصدار التصاريح خلال فترة أعياد الميلاد والفصح، يكون الجيش الإسرائيلي قد اتخذ خطوات محدودة لضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة.

في حين يتم إصدار تصاريح خلال فترة أعياد دينية معينة، إلا أن إصدار التصاريح خلال فترات أخرى من العام تكون أصعب. المصلون الراغبون في الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس غالباً ما لا يحصلون على تصاريح، وعند الحصول على تصاريح، يقوم الجيش الإسرائيلي في أيام كثيرة بإغلاق القدس حتى أمام حاملي التصاريح. خلال العام ٢٠٠٦ على سبيل المثال أشارت التقارير إلى ١٧٧ يوم من الإغلاق.

يتجه العديد من المسيحيين إلى كنائس قريبة من مواقع سكناهم في سبيل تجنب الحواجز العسكرية، وآخرين لا يحضرون أي قداس. تعاني العديد من الكنائس من انخفاض ملحوظ في عدد المصلين[٥٢].

أدت القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حريّة التنقل والوصول بالإضافة إلى المصاعب الاقتصادية العامة التي يواجهها المسيحيون إلى حركة هجرة ملحوظة من بيت لحم. يشكل المسيحيون حالياً أقل من ٢٪ من مجمل السكان[٥٣] بالمقارنة مع أرقام أعلى من ذلك بكثير تاريخياً. في عام ١٩٤٨، وصلت نسبة المسيحيين إلى ٢٠٪ من مجمل السكان. طبقاً لرئيس الكنيسة اللوثرية الإنجيلية في الأردن والأراضي المقدسة، الوضع السياسي غير المستقر والمصاعب في ظل الاحتلال هي السبب في انخفاض أعداد المسيحيين.

عدسة: اوتشا

الجدار في ابو ديس، حزيران ٢٠٠٤

The Associated Press ©

فلسطينيون يتسلقون من فوق الجدار في الرام، تشرين الأول ٢٠٠٥

عدسة: جون تورداي

لافتة على مدخل القدس. نيسان ٢٠٠٧

الجزء الخامس

التدهور الاقتصادي في القدس الشرقية

عدسة: اوتشا

أعمال بناء الجدار على الحاجز العسكري قلنديا، آذار ٢٠٠٥

التدهور الاقتصادي

في الفترة ما قبل بناء الجدار الفاصل والقيود الأخرى المفروضة على حريّة تنقل الفلسطينيين، تمتع التجار والمزارعون الفلسطينيون بحرية السفر إلى القدس الشرقية وحرية الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية. تنقل المستهلكون الإسرائيليون إلى القدس الشرقية حيث اختلطوا بالتجار الفلسطينيين من كافة أرجاء الضفة الغربية واشتروا البضائع والخدمات بأسعار أقل.

وبصفتها المحور الاقتصادي للضفة الغربية، انتعش اقتصاد القدس الشرقية. لكن الجدار الفاصل اليوم يعزل القدس الشرقية عن باقي أنحاء الضفة الغربية. وبذلك لا يستطيع التجار والمستهلكون من الضفة الغربية الوصول إلى أسواق القدس الشرقية ومعظم الإسرائيليين لا يستطيعون السفر إلى المناطق الفلسطينية. الأعمال التجارية في غزة منقطعة بشكل شبه كلي عن اقتصاد القدس.

يمنع الجدار الفاصل الحركة الطبيعية للناس من الضفة الغربية إلى الأسواق في القدس الشرقية. سكان أبو ديس الذين يتسوقون تقليدياً لشراء الفواكه والخضار في القدس الشرقية يسافرون الآن إلى بيت لحم. سكان الرام غالباً ما يتجهون إلى رام الله للتسوق. اعتاد العمال الفلسطينيون في القدس وإسرائيل أن يتسوقوا من مناطق مثل العيزرية، ضاحية من ضواحي القدس، في طريق عودتهم إلى منازلهم من العمل. أما اليوم فان الجدار الفاصل والحواجز العسكرية تبعد حركة سفر الفلسطينيين بعيداً عن الأعمال التجارية المحلية. اعتمدت الأعمال التجارية في القدس تقليدياً على المسافرين إلى المدينة للصلاة أيام الجمعة، لكن عدد الفلسطينيين حاملي التصاريح الضرورية تناقص بشكل ملحوظ.

منذ العام ١٩٩٤، أغلق ٢٨٠ محال تجاري في القدس الشرقية، منها ٥٠ محال في البلدة القديمة. العديد من محال البقالة الصغيرة تتنافس فيما بينها على عدد متضائل من المستهلكين. إضافة إلى ذلك، تناقصت القوة الشرائية لسكان القدس الشرقية[٥٤]. العديد من الأعمال التجارية تحاول جاهدة دفع ضريبة الأرنونا أو ضريبة البلدية الإسرائيلية، وبالكاد تستطيع الصمود. تقوم هذه الأعمال التجارية على تشغيل عدد أقل من العمال أو الموظفين لتقليل التكلفة فيما يعملون على تشغيل أفراد الأسرة بشكل متزايد[٥٥].

وصلت نسبة البطالة في القدس إلى حوالي ١٩,٣٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ مقارنةً مع ٨,٣٪ في إسرائيل[٥٦]. النسبة الأعلى الموجودة في القدس تعزى جزئياً إلى مشاكل وصول التجار والمستهلكين إلى المدينة التي ولدت التشغيل على المستوى المحلي.

حرية وصول البضائع التجارية من الضفة الغربية

يتطلب على التجار الذين يجلبون منتجات زراعية إلى القدس الشرقية عبور حواجز عسكرية رئيسية على الجدار الفاصل. عملية الموافقة على التصاريح التجارية إلى القدس الشرقية مشابهة لعملية الموافقة على التصاريح التجارية للدخول إلى إسرائيل وهي عملية معقدة ومكلفة[٥٧].

يمنع دخول البضائع من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى القدس الشرقية إلا في حالة سفرهم عبر إسرائيل أو عبر حاجز عسكري إسرائيلي. يتم نقل البضائع من شمالي الضفة الغربية بشكل أساسي عبر حاجز بيتونيا العسكري (في بعض الأحيان عبر قلنديا) ومن ثم إلى حاجز عطاروت العسكري. يجب دفع ضريبة البلدية وتخليص الرسوم على كافة البضائع التي تمر.

تحدد السلطات الإسرائيلية ما يمكن استيراده إلى إسرائيل، وبالنسبة للمنتج الزراعي، تقدم وزارة الزراعة لائحة إلى نظيرتها الفلسطينية. وفي حال كانت البضائع المستوردة من الضفة الغربية تلبي المعايير المطلوبة (بما فيه مقاييس الصفة، والحجم والجودة)، يمكن لشخص يحمل بطاقة هوية مقدسية مع شاحنة مرخصة من قبل إسرائيل أن ينقل البضائع إلى إسرائيل ومن خلال حاجز عسكري تجاري، وهذا يتطلب عمليات نقل من شاحنة إلى شاحنة – تفريغ من شاحنة فلسطينية وتحميل إلى شاحنة إسرائيلية. المعيقات والحواجز العسكرية الأخرى التي تواجه المرء على الطريق إلى القدس زادت التكلفة بشكل كبير.

عدسة: اندريا ميرلي

الجدار في أبو ديس، آذار ٢٠٠٧

الأعمال التجارية في الرام

كانت الرام مركزاً تجارياً مزدهراً وحيوياً واستمرت في النمو حتى في أحلك الظروف وذلك بسبب موقعها المثالي ما بين القدس ورام الله. لكن أغلق ٦٣ محل تجاري من مجموع ١١٠ محل تجاري[٥٨] فيها بعد بناء الجدار الفاصل في منتصف شارع القدس – رام الله الرئيسي مما عزل هذه المشاريع التجارية عن قاعدة الزبائن والمشترين. وقد فقد المجلس البلدي في الرام ٧٥٪ من دخله بسبب هبوط النشاطات التجارية في البلدة.

٢٠٠٤

عدسة: اونشا

الجدار في الرام، القدس، ٢٠٠٤

٢٠٠٥

عدسة: اونشا ستيف سابيلا

الجدار في الرام يقترب من انتهائه، حزيران ٢٠٠٥

٢٠٠٦

عدسة: اونشا/ نير كافري

نظام الطرق الإسرائيلي، كانون الأول ٢٠٠٦

تجار الرام

كشك صبحي للخضار

عمل صبحي طوال حياته في بيع الفواكه والخضار حيث ورث هذا العمل عن أبيه وجده. وقد استأجر صبحي كشك في الحسبة – السوق في الرام. ويعتبر صبحي حالياً أحد ثلاثة تجار من أصل ١٤ تاجراً يعملون في التجارة هناك. إن القيود المتزايدة على الرام والهبوط في عدد الزبائن أجبر أصحاب المحال التجارية الإحدى عشر أن يغلقوا محالهم بشكل كامل أو أن يعودوا إلى بيع البضائع على العربة.

قبل عشرة أعوام عندما كانت الأعمال التجارية مزدهرة، كان يكسب صبحي ما بين ٦٥ دولار إلى ٩٠ دولار في اليوم. حاليا لا يكسب صبحي ما يكفي ليغطي تكاليفه في أغلب الأحيان. في الماضي كان يصل ربح صبحي إلى ٥٠٪، أما اليوم فنسبة الربح قريبة من ١٠٪.

عندما كانت الرام مركزاً تجارياً نشطاً، جاء ما نسبته ٦٠٪ من زبائنه من القدس، ومن القرى المحيطة الى شمال غرب القدس (الجيب، الجديرة، بيرنبالا، بدو، وقطنة). حالياً، عزل الجدار الفاصل هذه المناطق بشكل كلي عن الرام.

دكان جابر للدواجن

عمل جابر في محله يبيع الدجاج والبيض منذ عام ١٩٩٦. قبل عشرة أعوام عندما كانت الأعمال التجارية جيدة، كان يعمل في محله سبعة عمال، أما الآن فقد قلّص عددهم إلى ثلاثة.

يجلب جابر الدواجن إلى محله من مختلف المناطق من الضفة الغربية. كان يبيع ما بين ١٤٠ و ٢٠٠ قفص دجاج في اليوم. الآن، وبعد بناء الجدار، لا يبيع أكثر من ٣٠ إلى ٤٠ قفص.

ازدادت التكلفة بالنسبة إلى جابر من حيث المواصلات لجلب الدواجن حيث أصبحت أكثر صعوبة بسبب الحواجز العسكرية والاغلاقات. وقد انخفض أيضاً سعر البيع بسبب النقص على الطلب.

فسّر جابر ذلك بقوله أن ما يقرب من ٧٠٪ من زبائنه كانوا يأتون من القدس، لكن عدد قليل منهم يأتي إلى الرام هذه الأيام بسبب القيود على حرية التنقل والحركة.

عدسة: اندريا ميرلي

يقطع الجدار المحال التجارية عن زبائنها. شباط ٢٠٠٧

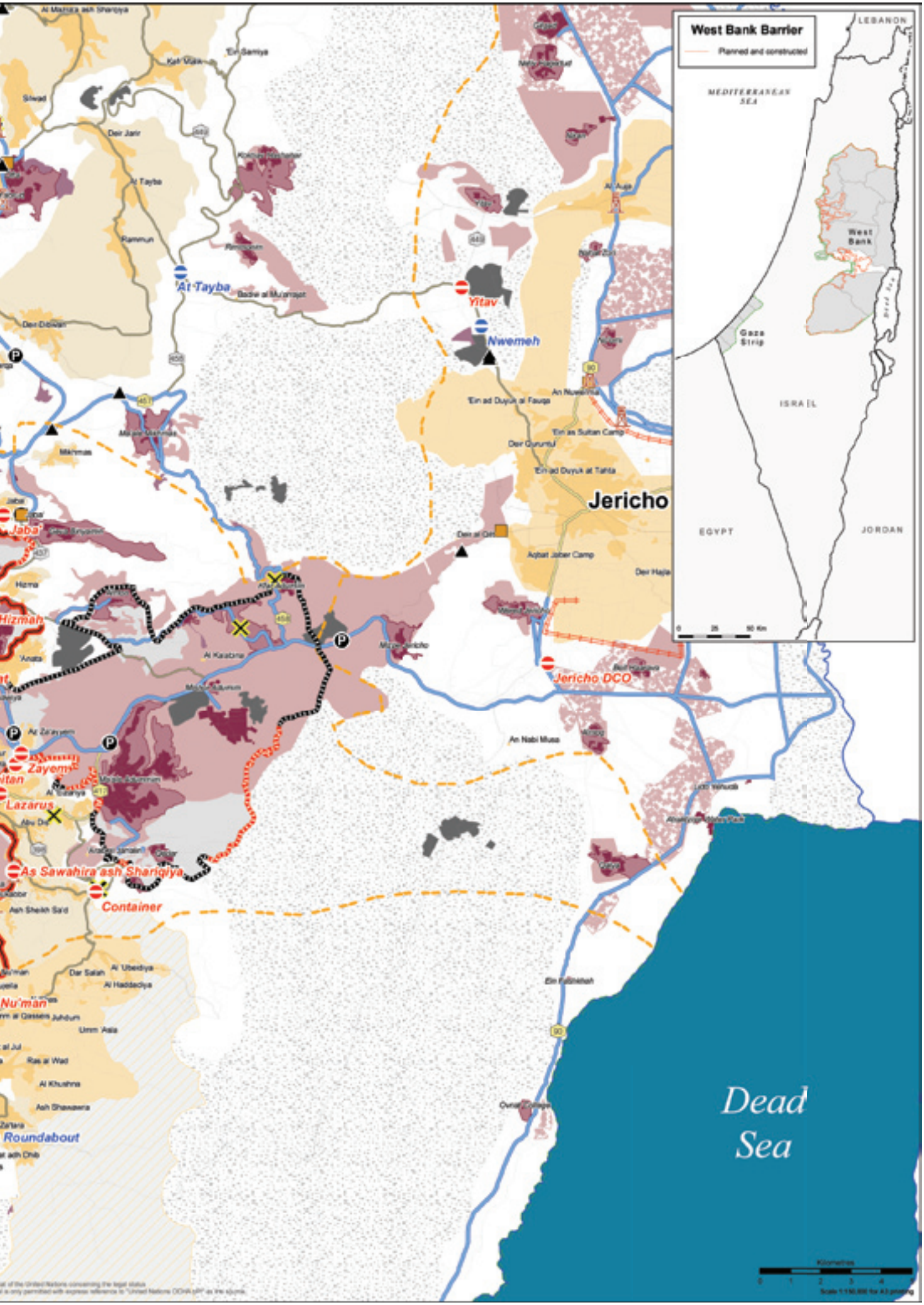
West Bank Barrier
Planned and constructed
LEBANON
MEDITERRANEAN SEA
West Bank
Gaza Strip
ISRAEL
EGYPT
JORDAN
Jericho
At Tayba
Yitav
Nwemeh
Jericho DCO
Hizmah
Zayem
Lazarus
As Sawahira ash Shariqiya
Container
Roundabout
Dead Sea

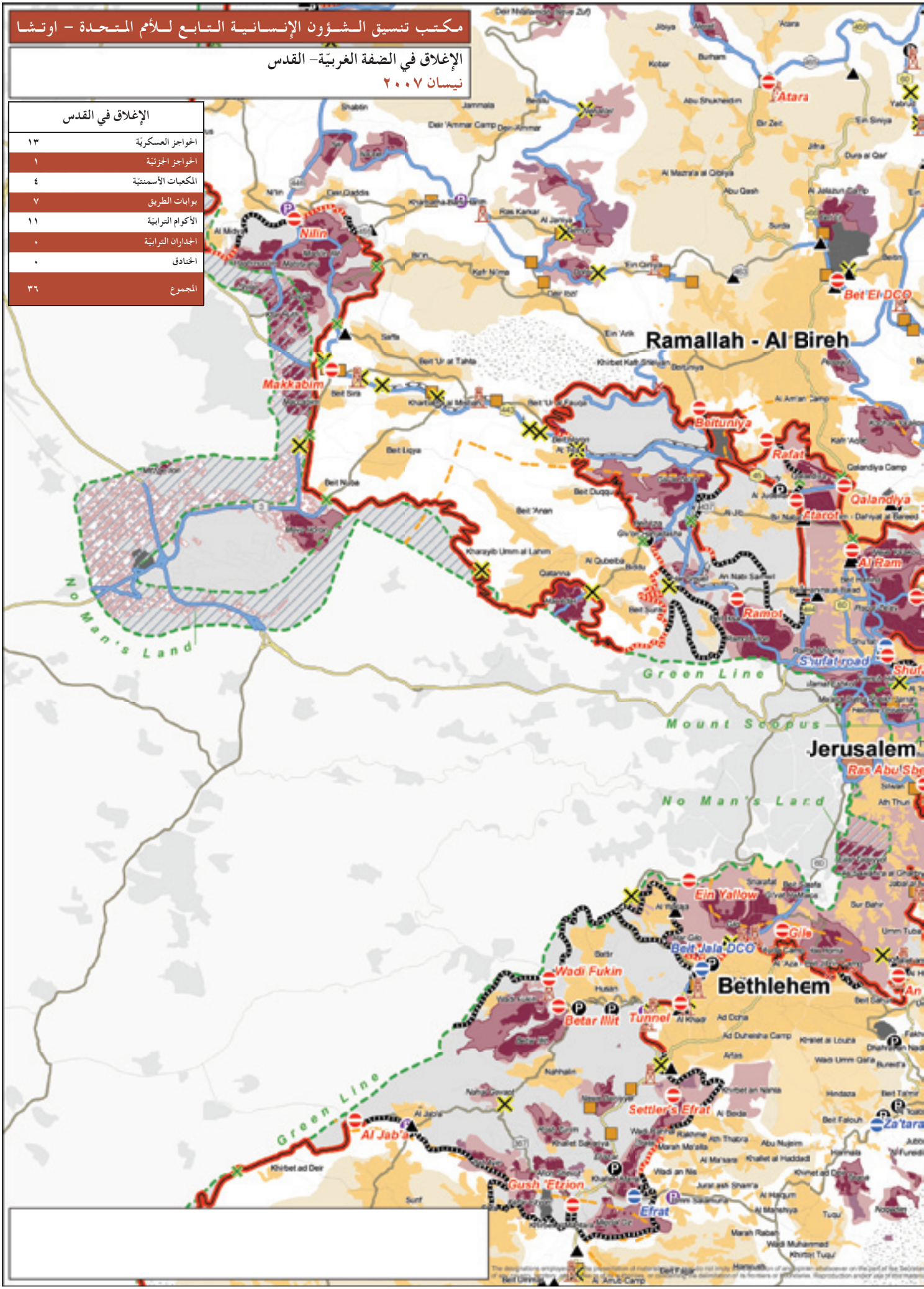
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة - اوتشا
الإغلاق في الضفة الغربيّة– القدس
نيسان ٢٠٠٧
الإغلاق في القدس
الحواجز العسكريّة ١٣
الحواجز الجزئيّة ١
المكعبات الأسمنتيّة ٤
بوابات الطريق ٧
الأكوام الترابيّة ١١
الجدارات الترابيّة ٠
الخنادق ٠
المجموع ٣٦
Ramallah - Al Bireh
Jerusalem
Bethlehem
Green Line
No Man's Land
Mount Scopus
Atara
Bet El DCO
Nilin
Makkabim
Beitunlya
Rafat
Qalandiya
Ramot
Shufat road
Ein Yallow
Gilo
Beit Jala DCO
Wadi Fukin
Betar Illit
Tunnel
Settler's Efrat
Al Jab'a
Gush Etzion
Efrat

ملحق: نقاط العبور إلى القدس

	اسم نقطة العبور ووضعيّتها	الموقع	الفئات المسوح لها بالعبور	وصف نقطة العبور
١	قلنديا – عطاروت جاهز ويعمل	شمال القدس على الطريق الرئيسي الفلسطيني الشمالي الجنوبي ما بين القدس ورام الله	حاملو بطاقة هوية مقدسية وفلسطينيين من الضفة الغربية لديهم تصاريح إسرائيلية. يمكن للمركبات ذات لوحة التسجيل الصفراء المرور	يجب على المشاة أن يدخلوا نقطة العبور وأن يخضعوا لتدقيق أمني مكثف من قبل شركة أمنية خاصة. يتم إيقاف المركبات ويتم تفتيشها مرتين؛ يتوجب على السائق الخروج من المركبة. يتوجب على كافة الركاب اللآخرين العبور على الأقدام إلا في حال كانوا أعضاء أسرة السائق.
٢	مخيم شعفاط جاهز ويعمل (يوجد خطط لبناء وتحديث إضافي)	القدس الشرقية	حاملو بطاقة هوية القدس وفلسطينيون من الضفة الغربية لديهم تصاريح إسرائيلية. يمكن للمركبات المرخصة لدى إسرائيل المرور. لا يسمح للشاحنات التجارية المرور إلا في حال كانوا ينقلون بضائع مصدرها مخيم شعفاط؛ على كافة الشاحنات التجارية الأخرى استخدام حاجز بيتونيا	حالياً يعمل كحاجز عسكري لعبور المارة إلى القدس لكنه سيصبح نقطة عبور على الجدار الفاصل
٣	جيلو – قبر راحيل جاهز ويعمل	جنوب القدس واقع على المسار الفلسطيني الرئيسي الشمالي–الجنوبي (الطريق القديم رقم ٦٠) إلى بيت لحم	حاملو بطاقة هوية القدس وفلسطينيون من الضفة الغربية لديهم تصاريح إسرائيلية والسياح. يمكن للمركبات المرخصة لدى إسرائيل المرور لكن لا يسمح بمرور الشاحنات. يسمح للحافلات السياحية المرخصة لدى إسرائيل المرور ودخول بيت لحم إذا كان السائق من فلسطينيي أراضي ٤٨ (من حملة الجنسيّة الإسرائيلية)	يجب على المشاة أن يدخلوا المعبر وأن يخضعوا لتدقيق أمني مكثف من قبل شركة أمنية خاصة. يتم إيقاف المركبات ويتم تفتيشها مرتين؛ يتوجب على السائق الخروج من المركبة.
٤	راس أبو سبيتان –الزيتون جاهز ويعمل	القدس الشرقيّة	حاملو بطاقة هوية مقدسية وفلسطينيون من الضفة الغربية لديهم تصاريح إسرائيلية. يمكن للحالات الطبية الفلسطينية الطارئة أن تعبر بعد التنسيق مع الجانب الإسرائيلي	المشاة
٥	الرام جاهز ويعمل	شمال القدس	مفتوح أمام السكان الفلسطينيين في الجزء الجنوبي من ضاحية البريد وتكون أسمائهم وأرقام بطاقات هويتهم مدرجة في قائمة يحملها الجنود على الحاجز العسكري. هناك اتفاقية خاصة لأطفال المدارس العائدين إلى القدس من فرع مدرسة الوردية في ضاحية البريد (١٠ حافلات والسائقين). ستقوم السلطات الإسرائيلية بإلغاء هذا الحاجز عند اكتمال الجدار.	يجب على المشاة إظهار بطاقة الهوية. تعبر المركبات والركاب الحاجز؛ يجب على السائق أن يخرج من المركبة ويفتح صندوق المركبة الخلفي للتفتيش
٦	معبر بيتونيا التجاري جاهز ويعمل	شمال غرب القدس	مفتوح أمام البضائع التجارية. لا يسمح للمركبات الخاصة والمشاة من الضفة الغربية العبور. يسمح لمركبات اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة العبور من بعد تنسيق مسبق مع السلطات الأسرائيليّة	معبر تجاري للتحميل بأسلوب من شاحنة إلى شاحنة. يسمح فقط للشاحنات المرخصة لدى إسرائيل أن تسافر جنوباً باتجاه القدس.
٧	حزما جاهز ويعمل – قامت السلطات الإسرائيلية بتحديثه	شمال شرق القدس	مغلق أمام فلسطينيي الضفة الغربية منذ ١٥ كانون أول، ٢٠٠٥. مفتوح أمام حاملي بطاقة هوية القدس والمواطنين الإسرائيليين والمستوطنين، والأشخاص من أصول يهودية المؤهلين حسب قانون حق العودة، والأجانب حاملي تأشيرة دخول سارية المفعول إلى إسرائيل. ابتداء من ٩ كانون ثاني من عام ٢٠٠٧، يسمح للفلسطينيين من الضفة الغربية العاملين في المستشفيات في القدس، والمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة أو مرضى بحاجة إلى رعاية طبية طارئة في مستشفيات القدس، والمعلمين العاملين في مدارس القدس والموظفين في مؤسسات دولية عبور هذا الحاجز	تمر المركبات والركاب عبر الحاجز العسكري الإسرائيلي، يتم تدقيق بطاقات الهوية بشكل عشوائي.
٨	الزعيّم جاهز ويعمل– قامت السلطات الإسرائيلية بتحديثه	القدس الشرقية على الطريق الالتفافي الشرقي–الغربي رقم ١	مغلق أمام فلسطينيي الضفة الغربية منذ ١٥ كانون أول، ٢٠٠٥. مفتوح أمام حاملي بطاقة هوية القدس والمواطنين الإسرائيليين والمستوطنين، والأشخاص من أصول يهودية المؤهلين حسب قانون حق العودة، والأجانب حاملي تأشيرة دخول سارية المفعول إلى إسرائيل. ابتداء من ٩ كانون ثاني من عام ٢٠٠٧، يسمح للفلسطينيين من الضفة الغربية العاملين في المستشفيات في القدس، والمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة أو مرضى بحاجة إلى رعاية طبية طارئة في مستشفيات القدس، والمعلمين العاملين في مدارس القدس والموظفين في مؤسسات دولية عبور هذا الحاجز	تمر المركبات والركاب عبر الحاجز العسكري الإسرائيلي، يتم تدقيق بطاقات الهوية بشكل عشوائي.

	اسم نقطة العبور ووضعيّتها	الموقع	الفئات المسوح لها بالعبور	وصف نقطة العبور
٩	الأنفاق جاهز ويعمل (تحديث قيد العمل)	جنوب القدس على الطريق الالتفافي الشمالي–الجنوبي طريق رقم ٦٠	مغلق أمام فلسطينيي الضفة الغربية منذ ١٥ كانون أول، ٢٠٠٥ . مفتوح أمام حاملي بطاقة هوية القدس والمواطنين الإسرائيليين والمستوطنين، والأشخاص من أصول يهودية المؤهلين حسب قانون حق العودة، والأجانب حاملي تأشيرة سارية المفعول إلى إسرائيل. الشاحنات التجارية المرخصة لدى إسرائيل المحملة ببضائع من المناطق الفلسطينية وفي حال وجود التصريح المناسب يسمح لها بالمرور ما بين ١١ صباحاً و ٤ عصراً.	تمر المركبات والركاب عبر الحاجز العسكري الإسرائيلي، يتم تدقيق بطاقات الهوية بشكل عشوائي.
١٠	عين يالو (جاهز ويعمل)	جنوب غرب القدس على مدخل مستوطنة جيلو ومسار بديل إلى معبر الأنفاق للمستوطنين القادمين من جنوب الضفة الغربية	مغلق أمام فلسطينيي الضفة الغربية منذ ١٥ كانون أول، ٢٠٠٥ . مفتوح أمام حاملي بطاقة هوية القدس والمواطنين الإسرائيليين والمستوطنين، والأشخاص من أصول يهودية المؤهلين حسب قانون حق العودة، والأجانب حاملي تأشيرة سارية المفعول إلى إسرائيل. معبر بديل للشاحنات التجارية المرخصة لدى إسرائيل عندما يكون الحاجز العسكري عند الأنفاق مكتظاً	تمر المركبات والركاب عبر الحاجز العسكري الإسرائيلي، يتم تدقيق بطاقات الهوية بشكل عشوائي.
١١	راموت ألون (جاهز ويعمل)	شمال غرب القدس على طريق رقم ٤٣٦	مغلق أمام فلسطينيي الضفة الغربية منذ ١٥ كانون أول، ٢٠٠٥ . مفتوح أمام حاملي بطاقة هوية القدس والمواطنين الإسرائيليين والمستوطنين، والأشخاص من أصول يهودية المؤهلين حسب قانون حق العودة، والأجانب حاملي تأشيرة سارية المفعول إلى إسرائيل. ستقوم السلطات الإسرائيلية بإلغاء هذا الحاجز العسكري عند اكتمال الجدار.	تمر المركبات والركاب عبر الحاجز العسكري الإسرائيلي، يتم تدقيق بطاقات الهوية بشكل عشوائي.
١٢	عطاروت (بيرنبالا)– جاهز ويعمل (تم تحديثه)	شمالي القدس على طريق رقم ٤٠٤ / ٤٥ على مفرق عطاروت	مغلق أمام فلسطينيي الضفة الغربية منذ ٣ شباط، ٢٠٠٦ (باستثناء العاملين في المنظمات الدولية وحاملي التصاريح سارية المفعول). مفتوح أمام حاملي بطاقة هوية القدس والمواطنين الإسرائيليين والمستوطنين، والأشخاص من أصول يهودية المؤهلين حسب قانون حق العودة، والأجانب حاملي تأشيرة سارية المفعول إلى إسرائيل.	تمر المركبات والركاب عبر الحاجز العسكري الإسرائيلي، يتم تدقيق بطاقات الهوية بشكل عشوائي.
١٣	مزمورية– مخطط له	جنوب شرق القدس	مخطط له للسيطرة على تنقل المركبات الفلسطينية من بيت لحم وجنوبي الضفة الغربية إلى القدس. ترغم السلطات الإسرائيلية المركبات الخاصة والتجارية والمشاة الحصول على تصاريح إسرائيلية.	تم البدء بالبناء
١٤	بوابة اليعازر – راس العامود مخطط له	القدس الشرقية، مخطط له بالقرب من بلدات أبو ديس والعيزرية	فقط للسياح والحجاج الذين يرغبون بالوصول إلى الأماكن المقدسة في العيزرية.	تم البدء بالبناء
١٥	بوابة النبي صمويل مخطط له	شمال شرق القدس، مخطط له على مدخل قرية النبي صمويل	مخطط له للسيطرة على تنقل السكان الفلسطينيين في بيت اكسا، بدو والنبي صموئيل	تم البدء بالبناء
١٦	بوابة السواحرة جاهز ويعمل (يوجد خطط لبناء وتحديث إضافي)	جنوب شرق القدس، مخطط له بالقرب من قرى الشيخ سعد وجبل المكبر	معابر مخصصة للسكان الفلسطينيين من السواحرة الشرقية والسواحرة الغربية والشيخ سعد	حالياً تسمح شرطة حرس الحدود لسكان جبل الهم وعائلتين تحملان بطاقات هوية الضفة الغربية يعيشون بالقرب من الجدار الفاصل بالمرور من خلال بوابة أمنية في تلك المنطقة.

مراجع

١ تعرف القدس الشرقية على أنها جزء من المدينة إلى الشرق من خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر). لا يوجد تعريف واضح إلى أي مدى تمتد المدينة إلى الشرق حيث أن خط الحدود البلدية التي رسمته إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ غير معترف به من قبل المجتمع الدولي (قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٢٦٧)، ولم يعترف المجتمع الدولي أيضاً بالضم الرسمي للمدينة من قبل إسرائيل في الثمانينات (قرار مجلس الأمن الدولي ٤٧٦ و ٤٧٨). ولأهداف عملية في إطار هذا التقرير، يشار إلى القدس الشرقية على أنها هذا الجزء من المدينة بين الخط الأخضر والحدود البلدية المعلن عنها من قبل إسرائيل.

٢ سلطة المنطقة الواقعة بين الخط الأخضر و الجدار الفاصل الإسرائيلي- خط التماس. (http://www.seamzone.mod.gov.il)

٣ نفس المصدر.

٤ ملحق رقم ٢ – ملخص للوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية، تقرير الأمين العام أعد طبقا لقرار الجمعية العمومية ES-١٠/١٣, ES/A-١٠/٢٤٨ بتاريخ ٢٤ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

٥ نفس المصدر.

٦ تقرير الأمين العام أعد طبقا لقرار الجمعية العمومية ES-١٠/١٣, ES/A-١٠/٢٤٨ بتاريخ ٢٤ تشرين ثاني ٢٠٠٣، فقرة ٢٩-٣٠.

٧ الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية لبناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ٩ تموز، ٢٠٠٤، فقرة ١٤١.

٨ نفس المصدر، فقرة ١٥٠-١٥١.

٩ نفس المصدر، فقرة ١٥٢-١٥٣.

١٠ تعرف القدس الشرقية على أنها جزء من المدينة إلى الشرق من خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر). لا يوجد تعريف واضح إلى أي مدى تمتد المدينة إلى الشرق حيث أن خط الحدود البلدية التي رسمته إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ غير معترف به من قبل المجتمع الدولي (قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٢٦٧)، ولم يعترف المجتمع الدولي أيضاً بالضم الرسمي للمدينة من قبل إسرائيل في الثمانينات (قرار مجلس الأمن الدولي ٤٧٦ و ٤٧٨). ولأهداف عملية في إطار هذا التقرير، يشار إلى القدس الشرقية على أنها هذا الجزء من المدينة بين الخط الأخضر والحدود البلدية المعلن عنها من قبل إسرائيل.

١١ تقول إسرائيل "أن الهدف الوحيد لإقامة الجدار الأمني كما نص عليه قرار الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠٠١ هو الأمن... وهو أيضا رد إسرائيل أمام الانتحاريين الذين يدخلون إلى إسرائيل". انظر إلى موقع سلطة المناطق الواقعة بين الخط الأخضر والجدار الفاصل الإسرائيلي- خط التماس: www.seamzone.mod.gov.il

١٢ بتاريخ ٤ تموز ٢٠٠٦، صرّح وزير العدل الإسرائيلي حاييم رامون إلى الإذاعة الإسرائيلية "إن الجدار الفاصل الذي يتم بناؤه بالدرجة الأولى لأسباب أمنية، ولكن في نهاية المطاف، سيحمل دلالات سياسية". وذكرت الإذاعة "خلال جولة على مسار الجدار في مكابييم، ناحال موديعين، جبل الزيتون وبيتار عليت، قال الوزير رامون أنه تم بناء الجدار من وجهة نظر أن الكتل الاستيطانية المحاذية للخط الأخضر تستوجب الحماية ولكن بدون إلحاق الضرر بشكل غير معقول للسكان الفلسطينيين". ملخص مقابلة مع الوزير رامون نشره الموقع الالكتروني الخاص بسلطة البث الإذاعي الإسرائيلي باللغة الإنجليزية في نشرة أخبار الساعة الخامسة عصراً، ٤ تموز ٢٠٠٦.

في حزيران ٢٠٠٦، أبلغ المدعي العام المحكمة الإسرائيلية العليا في مذكرة تقدم بها فلسطينيون ضد مسار الجدار في منطقة غربي بيت لحم أن بناء الجدار الفاصل يمكن أن يحمل تبعات سياسية. وذكرت صحيفة هآرتس "صرحت الحكومة في ردها إلى أن المسار يتم تحديده من خلال التقيد بشكل كامل بالاعتبارات ذات العلاقة والاعتبارات الأمنية واعتبارات أخرى متعلقة بنسيج الحياة الاجتماعية للإسرائيليين والفلسطينيين. لا يمكن القول أن هذه الاعتبارات لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل القائد العسكري في تحديد مسار الجدار الفاصل." لكن البيان يقول أيضا أن "إن بناء الجدار على أرض الواقع وبطبيعته لربما سيكون له تبعات سياسية. من الصعب القول أن مسارا لجدار قائم لا يمكن أن يؤدي إلى تبعات سياسية. لكن كما تم التوضيح، لا ترى الحكومة بالجدار على انه "يضم أراض أو يرسم الحدود المستقبلية لدولة إسرائيل بل ترى به جدار أمني"، طبقا للبيان. وفي كانون أول ٢٠٠٥، أعلنت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني عندما كانت آنذاك وزيرة العدل أن الجدار سيخدم "كالحدود المستقبلية لدولة إسرائيل". وفي واقع الأمر، قالت ليفني: "من خلال قرارها حول الجدار الفاصل، تقوم المحكمة العليا برسم حدود الدولة". وقد جاءت تصريحاتها خلال منتدى عام بحضور قضاة المحكمة العليا وقد أثارت حينها الغضب وقيل حينئذ أن هذه التصريحات تتناقض مع موقف مكتب المدعي العام للدولة المقدم إلى المحكمة العليا. وقالت ليفني حينها "لا يحتاج المرء أن يكون عبقريا لإدراك أن الجدار سيؤثر على الحدود المستقبلية". المصدر: هآرتس، "الدولة إلى المحكمة: مسار الجدار يحمل تبعات ومدلولات سياسية" ١٤ حزيران ٢٠٠٦، إعداد يوفال يواز، http://www.haaretz.com/hasen/spages/٧٢٦٤٧٨

١٣ محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول النتائج القانونية لبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٩ تموز ٢٠٠٤، فقرات ١٤١-١٤٢.

١٤ المصدر: عدد السكان اعتماداً على دراسة تعداد السكان ١٩٩٧، التقديرات المتوقعة لتعداد السكان من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تم احتساب هذا الرقم من خلال طرح عدد السكان الذين قالوا إنهم يعيشون في منطقة القدس أي الأجزاء التي ضمتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ من إجمالي عدد سكان الضفة الغربية.

١٥ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل – "التهجير، والتعويض وحماية الحقوق الفلسطينية في القدس" – ص. ١٧، نيسان، ١٩٩٩. أنظر http://www.badil.org/e-library/eviction.pdf

١٦ نفس المصدر، انظر www.btselem.org/english/jerusalem/revocation_statistics.asp

١٧ اعتماداً على قانون الدخول إلى إسرائيل (١٩٥٢)، لا يمكن للفلسطينيين المقدسين أن يحولوا حقوق الإقامة في المدينة إلى أقربائهم المباشرين إلا في حال منحهم حق لم شكل العائلة من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية. لمزيد من المعلومات أنظر لمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل – "التهجير، والتعويض وحماية الحقوق الفلسطينية في القدس" – ص. ١٧، نيسان، ١٩٩٩، أنظر http://www.badil.org/e-library/eviction.pdf

١٨ نفس المصدر: انظر أيضا: عوديد فيلير، "ألوزارة: تقرير حول وزارة الداخلية في إسرائيل"، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، كانون أول، ٢٠٠٤.

١٩ أمر متعلق بالمناطق المغلقة (يهودا والسامرة) (تعديل رقم ٣) (رقم ١٥٧٦) ٢٠٠٥؛ أمر متعلق بالمناطق المغلقة (يهودا والسامرة) (رقم ٣٤) ١٩٦٧، تحذير متعلق بإقامة نقاط المرور – ٢٠٠٦، أمر متعلق بالمناطق المغلقة (يهودا والسامرة) (رقم ٣٤) ١٩٦٧، تحذير متعلق بإقامة نقاط المرور – ٢٠٠٦ (تعديل رقم ١) ٢٠٠٦.

٢٠ طبقاً لاتفاقية أوسلو، تم الاتفاق بشكل رسمي حول التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية مع ذكر ٤٠ منطقة محددة يتم فيها هذا التنسيق. تم الاتفاق على التنسيق بين الجانبين حول أمور مختلفة، مثل الزراعة، والآثار، والأمور المالية والبنوك، والتعليم، والصحة، والثقافة والبيئة. ومن ناحية السلطة الفلسطينية، تقع مسؤولية هذا التنسيق على عاتق وزارة الشؤون المدنية وتم تشكيل لجنتين لإدارة هذا التنسيق. لكن التنسيق والإدارة اليومية تقع ضمن مسؤوليات مكاتب الارتباط الفلسطينية والإسرائيلية.

٢١ تم احتساب هذا الرقم طبقاً لحدود محافظة القدس. وقد تم ضم الجدار الفاصل المتوقع حول معاليه أدوميم الذي ما زال خاضع لقرار لجنة وزارية. لغاية شهر أيار ٢٠٠٦، تم بناء ٧٧كم من الجدار حول القدس (١٦٨كم)؛ ٣١كم قيد البناء و٦٠كم مخطط لها.

٢٢ المصدر: أرقام عن السكان على أساس تعداد السكان لعام ١٩٩٧ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقديرات تعداد السكان ٢٠٠٦. ويشير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى وجود ما يقرب من ٢٥٣,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في منطقة "ج١" من القدس، أي "الأجزاء من القدس التي قامت إسرائيل بضمها". وقد تم استخدام هذا الرقم لتقدير عدد السكان المؤهلين للحصول على بطاقة الهوية المقدسية. العدد الحقيقي للفلسطينيين حاملي هذا النوع من البطاقات غير معلوم.

٢٣ قاعدة المعلومات الخاصة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة – اوتشا.

٢٤ قاعدة المعلومات الخاصة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة – اوتشا.

٢٥ منظمة العفو الدولية، "إسرائيل/الأرض المحتلة: رسالة مشتركة إلى أعضاء الكنيست الإسرائيليين –يجب عدم تمديد قانون لم شمل العائلة المتحيز"، ٢٢ أيار، ٢٠٠٥ (بيان عام).

٢٦ عدالة، "الحظر الجديد المعدل على قانون لم شمل العائلة ما زال ينتهك الحقوق الأساسية الفلسطينية"، ١٧ آب، ٢٠٠٥.

٢٧ منظمة مراقبة حقوق الإنسان– هيومان رايتس واتش، "إسرائيل: قانون لم شمل العائلة متحيز" ١٩ أيار، ٢٠٠٦.

٢٨ د. ايزنبرغ، "قانون لتجديد الحظر على لم شمل العائلة"، صحيفة الجيروسالم بوست، ١٧ كانون أول، ٢٠٠٦، و "لجنة الكنيست تهاجم القانون الجديد لحظر لم شمل العائلة"، ٨ كانون ثاني، ٢٠٠٧.

٢٩ مستشفى أوغستا فكتوريا– المطلع هو المشفى الوحيد في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يوفر علاج بالإشعاع لمرضى السرطان وغسل الكلى للأطفال. لدى مستشفى المقاصد ومستشفى الهلال الأحمر وحدات رعاية متقدمة لحديثي الولادة ولديهم المرافق الوحيدة لحالات الولادة الصعبة في منطقة القدس للمرضى الفلسطينيين من الضفة الغربية.

٣٠ على سبيل المثال، يعتمد السكان الفلسطينيين بما فيهم حاملي بطاقة الهوية المقدسية من العيزرية، وأبو ديس، والرام، وضاحية البريد على مرافق الرعاية الصحية في القدس الشرقية لكنها ستقع إلى شرق الجدار الفاصل. طبقاً لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠٠٦، المناطق الفلسطينية ٥٥,١٠٠ نسمة.

٣١ أطباء من أجل حقوق الإنسان – إسرائيل، جدار في القلب، كانون أول، ٢٠٠٥.

٣٢ مجتمع اللاجئين الذي يستفيد من خدمات مستشفى أوغستا فكتوريا– المطلع بدعم من الأونروا يعيش بشكل أساسي في العيزرية وأبو ديس.

٣٣ المصدر: إحصائيات توفرت من قبل مستشفى المقاصد.

٣٤ المصدر: شبكة مستشفيات القدس الشرقية.

٣٥ المصدر: شبكة مستشفيات القدس الشرقية.

٣٦ المصدر: شبكة مستشفيات القدس الشرقية.

٣٧ نجمة داوود الحمراء.

٣٨ طبقاً لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية والأونروا.

٣٩ على سبيل المثال، في كانون أول ٢٠٠٥، أغلق حاجز قلنديا العسكري لعدة أسابيع واضطر المعلمون والطلبة أن يسافروا شمالا عبر قرية سردا قبل الالتفاف جنوبا إلى ضاحية البريد للوصول إلى القدس. طبقا لوزارة التربية والتعليم العالي، لم يتمكن بعض المعلمون من مدارس الرام من الوصول إلى مدارسهم لمدة عشرة أيام خلال تلك الفترة.

٤٠ منظمة اليونيسيف.

٤١ المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، كانون أول، ٢٠٠٥.

٤٢ المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي.

٤٣ ١٦ موظف من أصل ١٠٨ في دار الطفل العربي هم من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية. من أجل الحصول على تصاريح لبدء العام الدراسي عام ٢٠٠٥، تم الطلب من الأعضاء الثلاثة عشر الحصول على رسائل من بلدية القدس تنص على أنهم موظفين. تم تسلم هذه الرسائل بتاريخ ٢٢ أيلول وذهب المعلمون الى السلطات لتسلم تصاريحهم. يتم إصدار تصاريح العمل لمدة ثلاثة أشهر للسفر بين الساعة السابعة صباحاً والسابعة مساء. بتاريخ ٩ تشرين أول، تم إعلام خمسة منهم خطياً انه لن تصدر لهم تصاريح لأنهم غير مسيحيين. معلم واحد تسلم تصريح وقد كتب على التصريح عبارة "معلم مسيحي" بالرغم من حقيقة أن المعلم لم يكن مسيحياً. وفي نهاية الأمر، بتاريخ ١٩ تشرين أول و ١٢ كانون أول، تسلم بقية المعلمين الخمسة عشر التصاريح الضرورية. لم تعمل المدرسة بكامل طاقمها إلا بعد مرور أربعة أشهر بعد بدء العام الدراسي.

٤٤ أنظر عير عاميم، "حرية الوصول الى التعليم الحكومي للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية"، تشرين أول، ٢٠٠٥.

٤٥ طبقاً لقرار صادر عن محكمة العدل العليا في شهر تشرين ثاني ٢٠٠٥: "لم تلتزم بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم بوعودهم السابقة بإيجاد ٢٤٥ غرفة مدرسية في النظام التعليمي في القدس الشرقية. نتيجة لذلك، لا يمكن لآلاف الطلبة في القدس الشرقية من ممارسة حقهم في التعليم المجاني. يتوجب على الدولة أن تقوم بإعداد خلال الأشهر الخمسة القادمة خطة تفصيلية لحل هذه المشكلة الجدية. إضافة الى ذلك، يتوجب على الدولة أن تقوم بتحويل الموازنات المقرة الى بلدية القدس ليتم البدء في توفير الغرف المدرسية فورا.

٤٦ المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي.

٤٧ المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي.

٤٨ على سبيل المثال، وبسبب ظروف الازدحام، اضطرت مدرسة الثوري في بيت حنينا الى بناء ثلاث غرف صفية بشكل غير قانوني بما أنها تقدمت بطلب لبنائها ورفضت السلطات الإسرائيلية منحها تصريح البناء. أصدرت بلدية القدس أوامر هدم لثلاثة غرف صفية في تشرين ثاني من عام ٢٠٠٥ إلا إن إجراء الهدم لم ينفذ حتى الآن.

٤٩ تقديرات وزارة التربية والتعليم العالي تشير الى مساحة ٦٠ هكتار بقيمة ٥ مليون دولار أمريكي.

٥٠ في العام ١٩٦٧، مباشرة بعد السيطرة على الحرم الشريف، قرر موشيه ديان أن تبقى كافة المساجد والمباني الخاصة بها تحت سيطرة السلطات الدينية الإسلامية (الأوقاف). كافة المداخل الى جبل الهيكل / الحرم الشريف، باستثناء مدخل واحد، جميعها تقع تحت سلطة الأوقاف. أنظر ميرون بينفينيستي، مدينة من حجار – التاريخ الخفي للقدس، ١٩٩٦.

٥١ طبقاً لمقابلة مع المفتي الشيخ عكرمة صبري، ٧ تشرين أول ٢٠٠٥.

٥٢ عمل ميداني وملاحظات من برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل- برنامج تابع لمجلس الكنائس العالمي.

٥٣ "التفاعل التسلسلي" عدد رقم ٤، ٢٠٠٦، مجلة فصلية تصدر عن برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل. برنامج تابع لمجلس الكنائس العالمي.

٥٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الربع الثالث من عام ٢٠٠٦، طبقاً للمكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، معدل الأجر الشهري يصل الى ٧,٢٣٣ شيكل إسرائيلي جديد في إسرائيل. طبقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأجر الشهري للسكان الفلسطينيين في محافظة القدس يصل الى حوالي ٣,٣٦٥ شيكل إسرائيلي جديد في حال كان العمل في إسرائيل أو مستوطنة إسرائيلية ويصل الى ٢,٥٥٦ شيكل إسرائيلي جديد في حال كان العمل في القدس الشرقية أو بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥٥ المصدر: جامعة القدس.

٥٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعريف مرن للبطالة: الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، الربع الثالث من عام ٢٠٠٦.

٥٧ طبقا لاجتماع عقد مع دائرة الزراعة، رام الله، ٢٨ كانون أول، ٢٠٠٥. من أجل الحصول على الموافقة لتصدير بضائع الى إسرائيل، يجب على مزود فلسطيني أن يجد تاجر إسرائيلي أو شخص حامل لبطاقة هوية مقدسية ليبيع له البضائع. المنتج الذي يغادر الضفة الغربية يجب يرافقه شهادة تنص على المنشأ وكمية المنتج. يقوم التاجر الإسرائيلي بتوفير النموذج الذي يجب تعبئته من قبل السلطات المحلية ووزارة الزراعة. بالنسبة للمنتج الزراعي، يجب أن تتم فحوصات للرواسب أو السموم عبر وزارة الزراعة. ويجب تعبئة نموذج ضريبي من وزارة المالية لإثبات منشأ المنتج مرة أخرى، بالإضافة الى بيان تحميل البضاعة يذكر فيه اسم السائق ورقم تسجيل الشاحنة وكمية المنتج ويجب ختمها جميعا من قبل وزارة الزراعة.

٥٨ المصدر: المجلس البلدي في الرام، تشرين أول ٢٠٠٦.

creativelad design+print
telefax: 02-2747704

الأمم المتحدة – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة
صندوق بريد: ٣٨٧١٢، القدس الشرقية، هاتف: ٩٩٦٢ ٥٨٢ / ٥٨٥٣ ٥٨٢-٢-٩٧٢+، فاكس: ٥٨٤١ ٥٨٢-٢-٩٧٢+
بريد الكتروني: ochaopt@un.org ، صفحة الكترونية: www.ochaopt.org